

أصول الشعر ، ويلزم من ذلك غسل البشرة ، فما بالك بالشعور نفسها ، فيؤخذ من ذلك وجوب غسلها وإن استرسل ، وهو المذهب ، وحكى أبو محمد وجها أنه لا يجب غسل المسترسل ، وقال : إنه يحتمله كلام الخرقى . فلا يظهر لي وجه احتمال كلام الخرقى لذلك<sup>(١)</sup> ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى :

## باب التيمم

ش : التيمم في اللغة القصد ، قال سبحانه وتعالى ﴿ ولا آمين البيت الحرام ﴾<sup>(٢)</sup> أي قاصدين ، وقال الشاعر [العذري]<sup>(٣)</sup> .  
وما أدري إذا عيمت أرضا أريد الخير أيهما يلينني  
أالخير الذي أنا مبتغيه أم الشر الذي هو يبتغيني<sup>(٤)</sup>

= البيهقي ١٧٩/١ ناقلا عن العباس بن محمد قال : سألت يحيى بن معين عن الحارث بن وجيه ، فقال : ليس حديثه بشيء . وأنكره غيره أيضا من أهل العلم بالحديث البخاري ، وأبو داود وغيرهما ، وإنما يروى عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلا ، وعن الحسن عن أبي هريرة موقوفا اهـ وذكره ابن أبي حاتم في العلل ٥٣ ونقل عن أبيه قال : هذا حديث منكر ، والحارث ضعيف الحديث ، ونقل ابن الجوزي عن ابن حبان قال فيه : ينفرد بالناكير عن المشاهير ، وقد روى عبد الرزاق ١٠٠٢ عن الحسن ، عن النبي ﷺ نحوه مرسلا ، وروى ابن أبي شيبة ١٠٠/١ عن الحسن نحوه موقوفا ، وقال : قال أبو هريرة : أما أنا فأبلى الشعر ، وأتقى البشر ، وفي كتب الحديث : وأنقوا البشر . سوى الخلية ففيها : وأنقوا البشرة . كما هنا .

(١) في (م) : كذلك .

(٢) المائدة آية ٢ .

(٣) هو المثقب العبدى ، واسمه عائذ بن محصن ، بن ثعلبة بن وائلة ، بن عدي بن حرب ، بن دهن بن عذرة ، كذا في شرح شواهد المعنى ١٩٠/١ وفي الأعلام : من بني عبد القيس من ربيعة ، وهو الصحيح ، فليس هو من بني عذرة بن سعد هذيم ، المشهورين بشدة العشق ، فإن أولئك من قضاة ، من القحطانية ، كما في نهاية الأرب ٣٥٩ وقد جزم ابن مفلح في المبدع ٢٠٥/١ بهذه النسبة ، وكأنه تبع الزركشي في ذلك ، وسقطت لفظة : ( العذري ) من (م) .

(٤) هكذا في نسخ الشرح ، وفي شرح العيني على البخاري ٢/٤ وفي المبدع ٢٠٥/١ وكشاف =

يقال : يممت فلانا وتيممته وأمته . إذا قصدته ، وقد قرئ  
 بالثلاثة في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَيْمَمُوا الْحَيْثُ مِنْهُ تَنْفِقُونَ ﴾<sup>(١)</sup>  
 أي لا تقصدوا الحَيْثُ للإِنفاق منه ، فقرأ الجمهور ( ولا  
 تيمموا ) بالفتح ، وقرأ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ( ولا  
 تأمّموا ) وابن عباس رضي الله عنهما ( ولا تيمموا ) بضم  
 التاء<sup>(٢)</sup> . وهو في العرف الشرعي عبارة عن : قصد شيء  
 مخصوص - وهو التراب الطاهر - على وجه مخصوص - وهو  
 مسح الوجه واليدين - من شخص مخصوص ، وهو العادم  
 للماء ، أو من يتضرر باستعماله ، وتحقيق ذلك كله له محل  
 آخر ، وقد يطلق ويراد به مسح الوجه واليدين وسمي المقصود  
 بالتيمم تيمما .

وهو جائز بالإجماع ، وقد شهد له قوله سبحانه وتعالى  
 ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى ، أَوْ عَلَى سَفَرٍ ، أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ  
 الْغَائِطِ ، أَوْ لَا مَسْمَمِ الْمَاءِ ، فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً ، فَتَيْمَمُوا صَعِيدًا  
 طَيِّبًا ﴾ الآية<sup>(٣)</sup> ، وحديث عمار وغيره كما سيأتي إن شاء الله

= القناع ١٨٣/١ ومطالب أولي النبي ١٨٩/١ والحامسة للبحري ١٢٥ والخزانة للبغدادي ٤٢٩/٤  
 وغيرها ، وهما من قصيدة طويلة ، أورد أكثرها السيوطي في شرح شواهد المغني ١٩١/١ وعنده :  
 وما أدري إذا وجهت وجهها : الخ ، وعلى هذا لا شاهد فيه . وفي (م) : هو مبتغيني . وهي رواية  
 في بعض المراجع .

(١) البقرة ، آية ٢٦٧ .

(٢) وقع في تفسير الطبري طبعة أحمد شاکر ٥٥٨/٤ : وقد ذكر أن ذلك في قراءة عبد الله ( ولا  
 تؤمّموا ) من أمّت . الخ ، وذكر المعلق أن هذا نص المخطوطة ، ويوافق ما حكاه أبو حيان في البحر  
 ٣١٨/١ نقلا عن الطبري ، لكن في المطبوعة القديمة ( ولا تأمّموا ) وهو الموافق لما هنا ، وقال القرطبي  
 في التفسير ٣٢٦/٣ : وحكى الطبري والنحاس أن قراءة عبد الله ( ولا تأمّموا ) وهما لغتان ، وقرأ  
 مسلم بن جندب ( ولا تيمموا ) بضم التاء وكسر الميم ، وقرأ ابن كثير ( تيمموا ) بتشديد الياء ،  
 وحكى أبو عمر أن ابن مسعود قرأ ( ولا تؤمّموا ) بهمزة بعد التاء المضمومة ، اهـ ولم أجد من  
 نقل قراءة ابن عباس المذكورة ، وقد عزاها القرطبي لمسلم بن جندب كما ذكرنا .

(٣) من سورة النساء الآية ٤٣ ومن سورة المائدة الآية ٦ .

تعالى ، وهو من خصائص هذه الأمة ومما فضلت به على غيرها ، توسعة عليها ، وإحسانا إليها .

٢٣٠ - قال ﷺ « أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي ، نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ، فأبى رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل ، وأحلت لي الغنائم ، ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ، وبعثت إلى الناس عامة »<sup>(١)</sup> [ والله أعلم ] .

قال : ويتيمم في قصر السفر وطويله .

ش : هذا هو المعروف في المذهب المقطوع به ، اعتادا على شمول الآية المتقدمة بإطلاقها لحالتي السفر ، ثم شرع التيمم يقتضي ذلك ، إذ السفر القصير يكثر ، فيكثر عدم الماء فيه ، فلو لم يجز التيمم إذا لأفضى إلى حرج ومشقة ، وذلك ينافي أصل مشروعية التيمم ، وقد بالغ الأصحاب في ذلك فقالوا : لو خرج من المصر إلى أرض من أعماله لحاجة<sup>(٢)</sup> : كالحرارة ، والاحتطاب ، والاحتشاش<sup>(٣)</sup> ونحو ذلك ، ولا يمكنه حمل الماء معه ، ولا الرجوع للوضوء إلا بتفويت حاجته ، فله التيمم ، ولا إعادة عليه على الأشهر ، وقيل : بلى لأنه<sup>(٤)</sup>

(١) رواه البخاري ٢٣٥ ومسلم ٣/٥ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه وأخرجه بقية الجماعة .

(٢) في (م) : حاجة لحاجز كالحرارة .

(٣) في (س) : والإحشاش .

(٤) في (م) : وقيل أنه .

كالمقيم ، إذ هو في عمل المصر ، ومن ثم لو كانت الأرض التي يخرج إليها من عمل قرية أخرى فلا إعادة عليه<sup>(١)</sup> .  
وقد شمل كلام الخرقى رحمه الله سفر المعصية ، وهو المعروف ، لأنه عزيمة لا يجوز تركه ، وعليه لا يعيد على المشهور .

ومفهوم كلامه أنه لا يجوز التيمم في الحضر ، ولو خاف فوات الصلاة ، وهو المذهب وعن أبي العباس جواز ذلك ، ولأحمد [ رحمه الله ]<sup>(٢)</sup> رواية بالجواز في الجنابة خاصة .

وأنه لا يجوز التيمم في الحضر لعدم الماء ، كما إذا حبس في المصر ولم يجد ماء ، أو انقطع الماء عن أهل البلد ، ونحو ذلك ، وهو إحدى الروايتين ، واختيار الخلال ، لظاهر الآية الكريمة ، فإن ظاهرها اختصاص جواز التيمم بحالة [ عدم ] الماء في السفر ، وإلا لم يكن للتقييد بالسفر فائدة ، [ والثانية ] - وهي المشهورة ، وعليها جمهور الأصحاب - : يجب عليه التيمم - والحال هذه - والصلاة ، لعموم قول النبي ﷺ في حديث أبي ذر « إن الصعيد [ الطيب ] طهور المسلم ، وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته » ، رواه أحمد والترمذي وصححه<sup>(٣)</sup> ، وحديث « أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي »<sup>(٤)</sup> وغير ذلك ، والتقييد<sup>(٥)</sup> بالسفر في الآية خرج

(١) كلام الفقهاء في هذه المسألة مشهور ، وانظر الكافي ٨٧/١ والمغني ٢٣٣/١ ، ٢٣٥ والفروع

٢١٤/١ والمبدع ٢٠٧/١ والإنصاف ٢٦٤/١ والكشاف ١٨٤/١ والمطالب ٢٠٣/١ .

(٢) الترحم زيادة من (م) : وكلام أبي العباس في مجموع الفتاوى ٤٣٩/٢١ ، ٤٥٦ ، ٤٧١ .

(٣) تقدم هذا الحديث في أول الكتاب برقم ٦ . وتكرر مرارا ، وسقطت كلمة « الطيب » من

(ع س) .

(٤) هو حديث جابر المذكور أول الباب .

(٥) في (م) : والتقدير .

- والله أعلم - مخرج الغالب ، إذ السفر محل العدم غالباً ، وهذا كاختصاص الخلع بحال الخوف ، وشهادة الرجل والمرأتين بحالة تعذر الرجلين<sup>(١)</sup> ، ومثل ذلك لا يكون مفهومه حجة اتفاقاً .  
فعلى هذا إذا صلى بالتيمم<sup>(٢)</sup> هل يعيد ؟ فيه قولان ، أشهرهما لا . لفعله المأمور به ، وإذا يخرج عن العهدة لندرة ذلك ، ولأبي محمد احتمال بالترفة بين عذر يزول عن قريب ، كالضيف إذا أغلق عليه الباب ، ونحو ذلك ، فهذا يعيد ، لأنه بمنزلة المتشاغل<sup>(٣)</sup> بطلب الماء ، وبين عذر يمتد ، كالخيس ، وانقطاع الماء عن القرية ، فهذا لا إعادة عليه<sup>(٤)</sup> ، قلت : وهذا التعليل منه إنما يبيح عدم التيمم والحال هذه ، والله أعلم .

قال : إذا دخل وقت الصلاة ، وطلب الماء فأعوزه .  
ش : ذكر الخرقى [ رحمه الله ] لجواز التيمم [ في السفر ] ثلاثة شروط ، ( أحدها ) دخول وقت الصلاة ، فلا يجوز التيمم لصلاة قبل وقتها ، وهذا هو المشهور ، والمختار للأصحاب ، لأن الله تعالى أمر بالوضوء أو التيمم عند إرادة القيام إلى الصلاة ، وإنما يكون ذلك بعد دخول الوقت ، وظاهر الخطاب : كلما<sup>(٥)</sup> أراد القيام إلى الصلاة .

(١) والمراد بالخلع اختلاع المرأة من ذمة زوجها بما لا تدفعه له على أن يفارقها ، وقد قيد بالخوف في قوله تعالى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقَهُوا حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ وشهادة الرجل والمرأتين قيدت بتعذر الرجلين في قوله تعالى ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴾ ولا مفهوم لهذا القيد .

(٢) وقع في (م) : فعلى هذا إذا تيمم .

(٣) في (م) : بمنزلة المتشاغل .

(٤) ذكره أبو محمد في المغنى ٢٣٥/١ وذكر له أمثلة .

(٥) في (م) : وظاهر الثاني الخطاب كما .

٢٣١ - خرج الوضوء ، لصلاته<sup>(١)</sup> ﷺ الصلوات الخمس يوم الفتح بوضوء واحد<sup>(٢)</sup> ، وبقي التيمم على مقتضى ظاهرها .

٢٣٢ - وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله ﷺ « جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ، أينا أدركتني الصلاة تمسحت وصليت » مختصر ، رواه أحمد ، ولبيهقي في سننه عن أبي أمامة نحوه<sup>(٣)</sup> ، وظاهره تقييد<sup>(٤)</sup> طهورية التراب بحال إدراك الصلاة ، وإنما يتحقق ذلك بدخول الوقت ، وأيضا فالتيمم قبل الوقت لا حاجة إليه ، فهو كالتيمم مع وجود الماء ، وقد أشار الله سبحانه [ وتعالى ] إلى<sup>(٥)</sup> اشتراط الحاجة بقوله ﴿ فلم تجدوا ماء ﴾ . ( وعن أحمد ) [ رحمه الله ] ما يدل على جواز ذلك ، وهو اختيار أبي العباس .

٢٣٣ - لعموم قوله ﷺ « وجعلت تربتها طهورا إذا لم نجد الماء »<sup>(٦)</sup> وشمله قوله ﷺ « إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد

---

(١) هذا تعليل لاستثناء الوضوء من عموم الآية ، لأن ظاهرها يقتضي الوضوء عند كل قيام إلى الصلاة ، ووقع في (س م) : بصلاته .

(٢) رواه مسلم ١٧٧/٣ وأبو داود ١٧٢ والترمذي ١٩٤/١ برقم ٦١ والنسائي ٨٦/١ وابن ماجه . ٥١٠ وأحمد ٣٥٠/٥ والطيالسي ١٨٧ والدارمي ١٦٩/١ وابن أبي شيبة ٢٩/١ وابن خزيمة ١٢ ، ١٤ وغيرهم عن سليمان بن بريدة بن حصيب عن أبيه رضي الله عنه ، وفيه : فقال عمر : إنك صنعت شيئا لم تكن تصنعه . فقال : « عمدا صنعته » وقال الترمذي : حسن صحيح . واستغربه ابن خزيمة .

(٣) حديث عمرو بن شعيب عند أحمد في المسند ٢٢٢/٢ مطولا ، وصححه أحمد شاكر برقم ٧٠٦٨ وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٣٦٧/١٠ وقال : رواه أحمد ورجاله ثقات . ورواه أيضا البيهقي في سننه ٢٢٢/١ بنحوه ، وحديث أبي أمامة في سنن البيهقي ٢٢٢/١ وكذا رواه أحمد في المسند ٢٤٨/٥ وفيه : « وجعلت الأرض كلها لي ولأمتي مسجدا وطهورا ، فأبنا أدركت رجلا من أمتي الصلاة فعنده مسجد وعنده طهور » . ووقع في (س م) : رواه أحمد والبيهقي .

(٤) في (م) : وظاهره تقديم .

(٥) في (م) : وقد أشار إليه سبحانه إلى اشتراط .

(٦) هذه جملة من حديث حذيفة الذي رواه مسلم ٤/٥ قال : قال رسول الله ﷺ « فضلنا على =

الماء عشر سنين»<sup>(١)</sup> ونظرا إلى أنه بدل فيساوي مبدله<sup>(٢)</sup>، إلا ما خرج بالدليل كالأطعام مع العتق في الكفارة، ونحو ذلك ولقد تخرج عبد العزيز في حكايته الإجماع على منع التيمم قبل الوقت<sup>(٣)</sup>.

( تنبيه ) : وقت المكتوبة المؤداة زوال الشمس ، أو غروبها ونحو ذلك ، والفائتة كل وقت ، وكذلك المنذورة على المذهب ، وصلاة الاستسقاء باجتماع الناس في الصحراء ، والصلاة على الميت بنجاء غسله<sup>(٤)</sup> ، وصلاة الكسوف بالكسوف إن أجزنا ذين<sup>(٥)</sup> في وقت النهي ، وإن لم نجزها فيه

= الناس بثلاث ، جعلت صفوقنا كصفوف الملائكة ، وجعلت لنا الأرض كلها مسجدا ، وجعلت تربتها لنا طهورا إذا لم نجد الماء » ، وذكر خصلة أخرى ، ورواه النسائي في ( فضائل القرآن ) من سننه الكبرى ، كما في تحفة الأشراف ٣٣١٤ ورواه الطيالسي ٢١٩٥ والدارقطني ١٧٥/١ وابن خزيمة ٢٦٤ وابن أبي شيبة ١٥٧/١ والبيهقي ٢١٣/١ بنحوه ، وقد رواه أحمد ٣٨٣/٥ وابن خزيمة ٢٦٣ بدون ذكر التراب ، وقد روى أحمد ٩٨/١ ، ١٥٨ عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء ، نصرت بالرعب ، وأعطيت مفاتيح الأرض ، وسميت أحمد ، وجعل التراب لي طهورا ، وجعلت أمتي خير الأمم » وصححه أحمد شاكر برقم ٧٦٣ وأعله في مجمع الزوائد ٢٦٠/١ بعد الله بن محمد بن عقيل ثم قال : فالحديث حسن .

(١) هو حديث أبي ذر السابق في أول الكتاب برقم ٦ .

(٢) في (م) : فساوى مبدله . وفي (س) : فيساوى مبدله .

(٣) عبد العزيز هو أبو بكر غلام الخلال ، وعبارة المبدع ٢٠٦/١ : ولقد أبعد عبد العزيز في حكايته الإجماع على منع التيمم قبل الوقت . وفي المعنى ٢٣٦/١ : وقال أبو حنيفة : يصح التيمم قبل وقت الصلاة ، لأنها طهارة تبيح الصلاة ، فأبيح تقديمها على وقت الصلاة كسائر الطهارة ، وروي عن أحمد أنه قال : القياس أن التيمم بمنزلة الطهارة ، حتى يجرد الماء أو يحدث ، فعلى هذا يجوز قبل الوقت اهـ وفي المبدع ٢٠٦/١ : وعنه يجوز قبل الوقت ، قال القاضي : القياس أن التيمم بمنزلة الطهارة حتى يجرد الماء أو يحدث ... واختاره الشيخ تقي الدين اهـ وانظر مجموع الفتاوى ٤٣٥/٢١ ، ٣٥٤ ، ٤٠٣ وقوله : ولقد تخرج . كذا في (ع م) وفي (س) : يخرج ، ولم أستطع

تغييرها ، والمراد أنه تجرأ وتسرع في حكاية الإجماع مع وجود هذا الخلاف القديم .

(٤) في (م) : بالحناءة بغسله .

(٥) في (س) إلى آخر تأذين . وفي (م) : أن أجزئ تأذين .

فبذلك مع خروج وقت النهي ، وكذلك جميع التطوعات وقتها  
وقت جواز فعلها اهـ .

( الشرط الثاني ) طلب الماء ، على المشهور المختار من  
الروايتين ، لظاهر الآية ، فإنه سبحانه [ وتعالى ] شرط لجواز  
التيمم عدم الوجدان ، ولا يقال : ما وجد . إلا بعد الطلب ،  
ولا يرد قوله سبحانه ﴿ فهل وجدتم ما وعد ربكم  
حقاً ﴾<sup>(١)</sup> مع انتفاء الطلب منهم .

٢٣٤ - وكذلك قوله ﷺ « من وجد لقطه »<sup>(٢)</sup> لأن كلامنا في  
جانب النفي ، أما جانب الوجود فسلم أنه [ لا ] يقتضي  
الطلب ، ( فإن قيل ) : فيرد قوله سبحانه ﴿ وما وجدنا  
لأكثرهم من عهد ﴾<sup>(٣)</sup> لاستحالة الطلب على الله سبحانه ،  
( قيل ) : الله سبحانه [ وتعالى ] طلب منهم الثبات على  
العهد ، أي أمرهم بذلك ، فهو سبحانه يطلب منهم ما قدمه  
إليهم من العهد ، فلذلك قيل ﴿ وما وجدنا  
[ لأكثرهم ] ﴾<sup>(٤)</sup> .

ولأنه بدل ، شرط له عدم مبدله ، فلم يجز إلا بعد طلب  
المبدل ، كالصيام مع الرقبة في الكفارة ، وكالقياس مع النص  
في الحادثة ، يحقق ذلك أن البدل من شرطه الضرورة ، وهي  
بعد الطلب متحققة حسب الإمكان ، أما قبله فمشكوك فيها ،  
فلا تثبت الرخصة .

(١) سورة الأعراف آية ٤٤ .  
(٢) قطعة من حديث عن عياض بن حمار الجاشعي رواه أحمد ١٦٢/٤ وأبو داود ١٧٠٩ وابن  
ماجه ٢٥٠٥ وقد ذكره الشارح كاملاً في باب اللقطة ، ويأتي زيادة في ترجمته هناك إن شاء الله  
تعالى .  
(٣) سورة الأعراف ، الآية ١٠٢ .  
(٤) زيادة من (ع) .

( وعن أحمد ) رحمه الله رواية أخرى - واختارها أبو بكر  
- : يستحب الطلب ولا يجب . اعتمادا على ظاهر الحال ،  
كالفقير لا يلزمه طلب الرقبة<sup>(١)</sup> ، ومحل الخلاف - وفاقا لأبي  
البركات ، وصاحب التلخيص - إذا احتتمل وجود الماء ، ولم  
يكن ظاهرا ، أما مع الجزم بعدم الماء فلا يجب بلا ريب ، ومع  
ظن وجوده - إما في رحله ، أو بأن رأى<sup>(٢)</sup> خضرة ، ونحو  
ذلك - : يجب بالإجماع .

وصفة الطلب<sup>(٣)</sup> أن يفتش من رحله ما يحتمل<sup>(٤)</sup> أن الماء  
فيه ، ويسعى يمنا ويسرة ، وأماما ووراء ، ما العادة أن المسافر  
يسعى إليه لطلب الماء ، والمرعى والإحتطاب ، ونحو ذلك ،  
لا فرسخا ولا ميلا<sup>(٥)</sup> ولا ما يلحقه فيه الغوث على الأشهر ،  
ويشترط للسعي<sup>(٦)</sup> الأمن على نفسه ، وأهله ، وماله ، لسبب  
يقتضيه ، لا جينا ، وأمن فوت الوقت ، وفوت الرفقة ، ولقد

---

(١) هذه المسألة الثامنة من مسائل أبي بكر التي خالف فيها الحنفي ، قال في الطبقات ٧٨/٢ :  
المسألة الثامنة أوجب الحنفي طلب الماء في حق التيمم ، وهي الرواية الصحيحة ، وبها قال مالك  
والشافعي ، لأن كل أصل وجب طلبه إذا غلب على الظن وجوده ، وجب وإن لم يغلب كالنص  
في الأحكام ، والرواية الثانية : لا يجب ، اختارها أبو بكر ، لأنه غير عالم بموضع الماء ، فله التيمم  
كما لو طلب فلم يجد اه وانظر المسألة في مسائل عبد الله ١٣٧ والكافي ٨٣/١ والمقنع ٧٠/١  
والهادي ١٣ والمغني ٢٣٦/١ والفروع ٢١٣/١ والمبدع ٢١٤/١ والإنصاف ٢٧٤/١ وشرح المنتهى  
٨٨/١ وكشاف القناع ١٩٢/١ والمطالب ٢٠٠/١ وحاشية الروض ٣١١/١ .

(٢) في (م) : أو أن يرى .

(٣) في (م) : وصفته أن .

(٤) في (م) : ما يظن أن .

(٥) الفرسخ مساحة معلومة من الأرض ، وهو ثلاثة أميال ، والميل اثنا عشر ألف ذراع كما في  
القاموس وشرحه مادة ( فرسخ وبرد ) وغيرهما ، وفي اللسان : والميل من الأرض قدر منتهى مد  
البصر ، والجمع أميال وميول ، وكل ثلاثة أميال منها فرسخ . اه مادة ميل ووقع في (س ع) لا  
فرسخ ولا ميل . وفي (م) : لا فرسخ ولا ميلا .

(٦) في (م) : السعي .

أبعد ابن عبدوس في اشتراط ذلك للقرب دون البعد ، وابن أبي موسى في حكايته وجها بوجوب الإعادة [ على المرأة ] إذا خافت الفجور في القصد ، فإن رأى خضرة أو موضعا<sup>(١)</sup> يتساقط عليه الطير قصده ، لأن ذلك مظنة الماء ، بالشرط السابق ، وكذلك<sup>(٢)</sup> إن كان يقربه مانع من انبساط [ النظر ] - كجبل ونحوه - قصده بالشرط السابق ، فصعد عليه ، وهل يلزمه المشي خلفه ؟ على وجهين ، ويسأل رفقته عن مظانه ، فإن دله<sup>(٣)</sup> عليه ثقة قصده بالشرط السابق أيضا ، ( ومحل الطلب ) عند دخول وقت كل صلاة<sup>(٤)</sup> ، كما أشار إليه الخرقى بقوله : إذا دخل وقت الصلاة . فإن طلب قبل الوقت لم يعتد به .

( الشرط الثالث ) إعواز الماء ، بأن يطلب الماء فلا يجد ، كما نص الله تعالى عليه بقوله ﴿ فلم تجدوا ماء ﴾ وحصل الاتفاق عليه ، وفي معنى العادم إذا وجد الماء وتعذر عليه استعماله ، لعدم قدرته على النزول إليه ، أو الاستقاء منه ، أو غلبة الواردين عليه ، أو إحالة<sup>(٥)</sup> سبع ونحوه دونه .

ثم الإعواز له حالتان ( إحداهما ) ما تقدم ، وهو أن يكون عادما للماء ، إما حسا ، وإما حكما ، ( الثانية ) وجد ماء ولكن لا يكفيه لظهره ، والمعروف والحال هذه - حتى قال القاضي في روايته<sup>(٦)</sup> : إنه لا خلاف فيه في المذهب - أنه

(١) في (م) : أو موضع .

(٢) في (ع) : ولذلك .

(٣) في (م) : فإن دل .

(٤) في (م) : وقت الصلاة .

(٥) في (م) : أو غلت . وفي (ع) : أو حالة .

(٦) أي في كتابه المسمى بالروايتين والوجهين ، وفي (س م) : روايته .

يلزمه استعماله إن كان جنبا ، ثم يتيمم لما بقي ، وكذلك إن كان محدثا ، على أشهر الوجهين ، أو الروایتين على ما في الرعاية ، ( والثاني ) - واختاره ابن أبي موسى ، وأبو بكر<sup>(١)</sup> ، مع حكايته له عن بعض الأصحاب - لا يلزمه استعماله ويتيمم ، وعلى هذا في إراقة قبله - قلت : إن لم يحتج إليه لعطش<sup>(٢)</sup> - روايتان ، حكاهما ابن حمدان ، ونظيرهما الروایتان<sup>(٣)</sup> في الطهور المشتبه بنجس ، والله أعلم .

قال : والاختيار تأخير التيمم [ إلى آخر الوقت ]<sup>(٤)</sup> .

ش : هذا إحدى الروایتين ، واختيار ابن عبدوس .

٢٣٥ - [ اعتمادا على ] ما روي عن علي رضي الله عنه<sup>(٥)</sup> ، أنه قال : إذا أجنب الرجل في السفر : تلوم ما بينه وبين آخر الوقت ، فإن لم يجد الماء تيمم وصل . رواه الدارقطني والبيهقي ، لكنه من رواية الحارث عنه ، وهو ضعيف<sup>(٦)</sup> ، واحتياطا للخروج من الخلاف ، إذ بعض العلماء - وهو رواية عن إمامنا ،

---

(١) انظر المسألة في الكافي ٨٥/١ والمقنع ٦٩/١ والهادي ١٣ والمغني ٢٣٧/١ ومجموع الفتاوى ١٣٣/٢١ والفروع ٢١٩/١ والمبدع ٢١٣/١ والإنصاف ٢٧٣/١ وشرح المنتهى ٨٨/١ ومطالب أولي النهى ١٩٩/١ وحاشية الروض ٣٠٩/١ ووقع في (م) : وأبي بكر .

(٢) في (م) : إن لم يحتاج إلى العطش .

(٣) في (م) : الرواية ان .

(٤) هذا ساقط من المغني ٢٤٣/١ .

(٥) في (م) : ما روي عنه عليه السلام .

(٦) هو في سنن الدارقطني ١٨٦/١ وسنن البيهقي ٢٣٢/١ عن الحارث الأعمور عن علي رضي الله عنه موقوفا ، ورواه أيضا ابن أبي شيبة ١٦٠/١ والحارث هو ابن عبد الله الأعمور الحمداني المتوفى سنة ٦٥ وقد وضعه الأكثرون من الأئمة كما في الميزان للذهبي رقم ١٦٢٧ ووقع في (س) : في السفر ما بينه ، وفي (م) : يقاوم ما بينه وبين آخر ... ورواه الدارقطني لكنه من رواية الحارث وهو ضعيف الخ . ومعنى التلوم الانتظار والتأخر كما في النهاية مادة (لوم) .

حكاها أبو الحسين - لا يجوز التيمم إلا عند ضيق الوقت ،  
( والثانية ) - وهي المختارة للجمهور - إن رجا وجود الماء  
فالأفضل التأخير ، إذ طهارة [ الماء ]<sup>(١)</sup> في نفسها فريضة ،  
وأول الوقت فضيلة ، ولا ريب أن انتظار الفريضة<sup>(٢)</sup> أولى ،  
وإن علم أو ظن عدمه فالأفضل التقديم ، وكذلك إن تردد ،  
على أحد<sup>(٣)</sup> الوجهين ، إذ فضيلة الوقت متيقنة<sup>(٤)</sup> ، فلا تترك  
لأمر مأبوس أو مشكوك [ فيه ] والله أعلم .

قال : فإن تيمم في أول الوقت وصلى أجزاءه ، وإن أصاب  
الماء في الوقت .

ش : هذا هو المذهب المشهور ، وإن تيقن وجود الماء في  
الوقت ، ولا عبرة بالرواية التي حكها أبو الحسين .

٢٣٦ - لما روى عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد رضي الله عنه قال :  
خرج رجلان في سفر ، فحضرت الصلاة ، وليس معهما  
ماء ، فبيما صعيدا طيبا فصليا ، ثم وجدا الماء في الوقت ،  
فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ، ولم يعد الآخر ، ثم أتيا  
رسول الله ﷺ ، فذكرا ذلك له ، فقال للذي لم يعد  
« أصبت السنة ، وأجزأتك صلاتك » وقال للآخر « لك

(١) سقطت اللفظة من (س) .

(٢) في (ع م) : انتظار الفضيلة . وكذلك في أصل (س) لكنها صححت بعد .

(٣) في (م) : فالتقديم أفضل وكذلك إن تردد في أحد .

(٤) وقع في (ع س) : متسعة . وفي (م) : متيقنة . وفي المغني ٢٤٣/١ : متحققة . وقال في المدع  
٢٢٨/١ : لتلا يترك الفضيلة المتيقنة لأمر غير مرجو اهـ ، وانظر البحث أيضا في مسائل عبد الله  
١٣٩ والفروع ٢٣٢/١ والإنصاف ٣٠٠/١ والكشاف ٢٠٤/١ والمطالب ٢١٩/١ وحاشية الروض  
٣٣٢/١ .

الأجر مرتين « رواه أبو داود وقال : ذكر أبي سعيد فيه وهم ،  
وليس بمحفوظ ، وهو مرسل ، وللنسائي بمعناه<sup>(١)</sup> .

٢٣٧ - وعن نافع قال : تيمم ابن عمر على رأس ميل أو ميلين من  
المدينة ، فصلى العصر ، فقدم والشمس مرتفعة ، ولم يعد  
[ الصلاة ] رواه البيهقي ، وللموطأ معناه<sup>(٢)</sup> ، واحتج به  
أحمد .

٢٣٨ - وعن ابن أبي الزناد عن أبيه ، قال : كل من أدركت من فقهائنا  
- فذكر الفقهاء السبعة - كانوا يقولون : من تيمم فصلى ،  
ثم وجد الماء [ وهو ] في الوقت ، أو [ في ] غير الوقت ،  
فلا إعادة عليه ، ويتوضأ لما يستقبل من الصلوات ويغتسل ،

---

(١) هو في سنن أبي داود ٣٣٨ و سنن النسائي ٢١٣/١ ورواه أيضا الدارمي ١٩٠/١ والحاكم  
١٧٨/١ والدارقطني ١٨٨/١ والبيهقي ٢٣١/١ وقال أبو داود : وغير ابن نافع يرويه عن الليث  
عن عميرة بن أبي ناجية ، عن بكر بن سوادة عن عطاء بن يسار مرسلا ، وذكر أبي سعيد فيه  
ليس بمحفوظ . وقال الدارقطني تفرد به عبد الله بن نافع عن الليث ، عن بكر بن سوادة عن  
عطاء ، وخالفه ابن المبارك عن الليث فأرسله اهـ وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين . ووافقه  
الذهبي ، وقال الزيلعي في نصب الراية ١٦٠/١ : من أسنده أسقط عميرة ، فيكون منقطعا ، ومن  
أرسله ففيه عميرة وهو مجهول الحال ، لكن رواه ابن السكن متصلا وذكر متابعا لعميرة . اهـ وقد  
روى عبد الرزاق ٨٨٩ عن الأوزاعي : أخبرني بعض أصحابنا قال : ابتلي بذلك رجلا من أصحاب  
النبي ﷺ ، ثم وجدا الماء في الوقت ، فأعاد أحدهما . الخ ورواه أيضا ٨٩٠ عن بكر بن سوادة  
أن رجلا من أصحاب النبي ﷺ ، الخ وله طرق وشواهد ذكرها الحافظ في التلخيص ٢١٢ ، وعطاء بن يسار هو أبو  
محمد الهلالي المدني مولى ميمونة أم المؤمنين مات سنة ١٠٣ هـ وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي  
وغيرهم كما في تهذيب التهذيب ، ووقع في (م) : الوضوء والصلاة فلم ... وقد أجزأتك . وهذا  
خلاف ما في سنن أبي داود .

(٢) هو في السنن الكبرى للبيهقي ٢٣٢/١ وموطأ الإمام مالك ٣٦/١ ولم يذكر آخره ، ورواه  
أيضا الدارقطني ١٨٦/١ والحاكم في المستدرک ١٨٠/١ وعبد الرزاق ٨٨٤ والشافعي في المسند ٢٦  
وفي الأم ٣٩/١ وقال الحاكم : حديث صحيح . وقد رواه البخاري ٤١/١ معلقا مختصرا ، ورواه  
الدارقطني ١٨٥/١ مرفوعا ، ونقل صاحب التعليق المغني عن علل الدارقطني أنه قال : الصواب  
الموقوف . وقد رواه الطحاوي في الشرح ١١٤/١ وفيه : فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين ثم صلى .

والتيمم من الجنابة والوضوء سواء . رواه البيهقي<sup>(١)</sup> والله أعلم .

قال : والتيمم ضربة واحدة .

ش : أي التيمم المشروع ، أو الواجب ، أو المجزيّ ضربة واحدة ، لا نزاع عندنا فيما نعلمه أن الواجب في التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين .

٢٣٩ - لما روى عمار رضي الله عنه قال : أجنبت ، فلم أصب الماء ، فتمعكت في الصعيد ثم صليت ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال « إنما يكفيك هذا » وضرب النبي ﷺ بكفيه الأرض ، ونفخ فيهما ، ثم مسح بها وجهه وكفيه . متفق عليه ، وفي لفظ : لم يجاوز الكوع<sup>(٢)</sup> وفي لفظ للدارقطني « إنما [ كان ] يكفيك أن تضرب بكفيك [ في ] التراب ، ثم تنفخ فيهما ، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك إلى الرسغين »<sup>(٣)</sup> .

(١) هو في سننه الكبرى ٢٣٢/١ ولم أحده لغيره ثم قال : ورويناه عن الشعبي والنخعي ، والزهري وغيرهم ، والمراد بالسبعة فقهاء المدينة من كبار التابعين ، وهم سعيد بن المسيب ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وعروة بن الزبير ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وسليمان بن يسار ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، نظمهم بعض العلماء بقوله :

إذا قيل من في العلم سبعة أبحر روايتهم ليست عن العلم خارجه

فقل هم عبيد الله عروة قاسم سعيد أبو بكر سليمان خارجه

وابن أبي الزناد المذكور هنا هو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان القرشي بالولاء ، المدني ، ذكره الخافظ في تهذيب التهذيب ١٧٠/٦ وذكر من وثقه ، ونقل تضعيفه عن ابن معين وابن المدني ، قال : وتكلم فيه مالك لروايته عن أبيه كتاب السبعة يعني الفقهاء ، وقال : أين كنا عن هذا ؟ وذكر أنه مات ببغداد سنة ١٧٤ هـ ووقع في نسخ الشرح : وعن أبي الزناد . وصحناه من البيهقي .

(٢) هو في صحيح البخاري ٣٣٨ ومسلم ٦١/٤ ورواه بقية الجماعة ، والرواية الثانية عند البيهقي ٢٠٩/١ وفي (م) : أجنب فلم أجد ... ثم نفخ فيهما .

(٣) هو في سنن الدارقطني ١٨٣/١ ورواه مسلم ٦٢/٤ والطبراني في الأوسط ٢٥٢٧ وأبو يعلى ١٦٠٦ بلفظ « إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ثم تنفخ ، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك » =

٢٤٠ - وعن عمار أيضا ، أن النبي ﷺ قال في التيمم « ضربة للوجه والكفين » رواه أحمد ، والترمذي بمعناه وصححه<sup>(١)</sup> .

ولقد أنصف الشافعي [ رحمه الله ] حيث قال في رواية الزعفراني [ إن ] ابن عمر تيمم ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى المرفقين ، وبهذا رأيت أصحابنا يأخذون ، وقد روي فيه شيء عن النبي ﷺ ، لو علمته ثابتا لم أعده ، ولم أشك فيه ، وقد قال عمار : تيممنا مع [ النبي ﷺ ] إلى المناكب ، وروي عنه الوجه والكفين . فكأن قوله : تيممنا مع النبي ﷺ إلى المناكب . لم يكن عن أمر الرسول [ ﷺ ] ، فإن ثبت عن عمار ، عن النبي ﷺ الوجه واليدين ، ولم يثبت عنه : [ إلى ] المرفقين « فالثابت أولى . اهـ<sup>(٢)</sup> » ولا ريب في ثبوت ذلك عند أهل العلم بهذا الشأن ، وأنه أثبت من « إلى المرفقين » بل لم يثبت في ذلك شيء ، قال الإمام أحمد [ رحمه الله ] :

= ورواه ابن حبان ١٢٩٣ - ١٢٩٩ وفيه : فأمرني بالوجه والكفين ، ضربة واحدة . وفي لفظ « وضرب يديه الأرض فمسح وجهه وكفيه » . وذكره ابن أبي حاتم في العلل ٨٥ وصححه أنه موقوف ، وفي (ع) : وفي لفظ الدارقطني .

(١) هو في مسند أحمد ٢٦٣/٤ وسنن الترمذي ٤٤١/١ برقم ١٤٤ ورواه أيضا الدارمي ١٩٠/١ وابن أبي شيبة ١٥٩/١ وابن خزيمة ٢٦٦ وابن الجارود ١٢٦ والطحاوي في الشرح ١١٢/١ . وأبو يعلى ١٦٠٨ وابن جرير في التفسير برقم ٩٦٥٦ والدارقطني ١٨٢/١ والبيهقي ٢١٠/١ وابن حزم في المحلى ٢١٠/٢ ورواه أبو داود ٣٢٧ وقال : فأمرني ضربة واحدة للوجه والكفين . وقال الترمذي : حسن صحيح ، وقد روي من غير وجه ، وهو قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ منهم علي وعمار وابن عباس ، قالوا : التيمم ضربة للوجه والكفين .

(٢) نقل كلامه البيهقي في سننه الكبرى ٢١١/١ وتيمم ابن عمر الذي ذكره الشافعي رواه عنه عبد الرزاق ٨١٧ أنه كان إذا تيمم ضرب يديه على التراب ، ثم مسح وجهه ، ثم ضرب أخرى ثم مسح يديه إلى المرفقين ، وروى عبد الرزاق ٨١٩ عنه قال : التيمم مرة للوجه ، ومرة لليدين إلى المرفقين ، ورواه ابن أبي شيبة ١٥٨/١ وابن جرير في التفسير ٩٦٥٨ - ٩٦٦١ والطحاوي ١١٤/١ والبيهقي ٢٠٧/١ بمعناه وقول عمار : تيممنا مع النبي ﷺ إلى المناكب . رواه عنه أحمد ٢٦٤/٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، والبيهقي ٢٦٣/١ وابن ماجه ٥٦٦ والنسائي ١٦٨/١ والحميدي ١٤٣ =

من قال ضربتين . إنما هو شيء زاده . اهـ<sup>(١)</sup> .

وهل تسن زيادة على ضربة ؟ المنصوص - وهو ظاهر كلام الخرقى ، واختيار أبي محمد وغيره - لا تسن ، لما تقدم ، إذ قوله صلى الله عليه وسلم في التيمم « ضربة للوجه والكفين »<sup>(٢)</sup> ظاهره أن التيمم ليس إلا هذا ، وقال القاضي ، والشيرازي ، وابن الزاغوني ، وأبو البركات : يسن ضربتان ، ضربة للوجه ، وأخرى لليدين<sup>(٣)</sup> إلى المرفقين احتياطاً ، للخروج من الخلاف ، إذ بعض [ العلماء ] يوجبه ، مع أنه قد ورد .

= عبد الرزاق ٨٢٧ وابن خزيمة ١٣٠٠ وابن جرير ٩٦٧٠ وابن الجارود ١٢١ والرامهرمزي ٧٧ والطحاوي ١١٠/١ ، ١١١ وذكره الشافعي في المسند ١٦١ وذكره ابن حزم في المحلى ٢٠٨/٢ وأقره ، لكنه غير مرفوع ، ورواه أبو داود ٣١٨ وفيه : ثم عادوا فضربوا بأكفهم الصعيد مرة أخرى فمسحوا بأيديهم كلها إلى المناكب ، ثم رواه أيضا ٣٢٠ وفيه : فمسحوا وجوههم وأيديهم إلى المناكب ، ومن بطون أيديهم إلى الآباط ، وهو من رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن عمار ولم يدركه ، ورواه بعضهم عن عبيد الله عن أبيه ، وقال الترمذي ٤٥١/١ : وقد روى عنه : تيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب والآباط ، قال إسحاق : ليس بمخالف لحديث الوجه والكفين ، لأنه إنما قال : فعلنا كذا وكذا إلخ ، ورواية الوجه والكفين تقدمت في الحديث المنفق عليه بلفظ : ثم مسح بهما وجهه وكفيه . وروى البيهقي ٢١٠/١ والطحاوي ١١٢/١ عنه قال : فأمرني بالوجه والكفين ضربة واحدة . اهـ والزعفراني المذكور هو أبو علي الحسن بن محمد بن الصباح البغدادي راوية الشافعي ، وهو الذي يتولى القراءة عليه ، روى له البخاري وغيره ، مات سنة ٢٥٩ هـ كما في تهذيب التهذيب في حرف الحاء .

(١) يعني أنه لم يثبت مرفوعاً ، وما تقدم عن عمار ليس بصريح الرفع ، وقد ذكره أبو داود ٣٢٠ عن ابن إسحاق ويونس ومعمّر ومالك ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عمار ، أو عن ابن عباس عن عمار ، وروى عبد الرزاق ٨٢٧ عن عمار قصة التيمم قال فضربوا بأيديهم فمسحوا بها وجوههم ، ثم عادوا فضربوا ، وروى الطيالسي ٢٤٤ ذلك بلفظ : يمسحون بأكفهم الأرض ، فيمسحون بها وجوههم ، ثم يضربون ضربة أخرى فيمسحون بأيديهم إلى المناكب والآباط ، وكل هذا من فعلهم غير مرفوع ، وقد ذكر الزيلعي في نصب الراية ١٥١/١ عن ابن عمر وجابر وعمار وأبي هريرة ، والأسلع وأبي جهيم أحاديث الضربتين ، وفيها ضعف ، ثم ذكر أحاديث الضربة الواحدة عن عمار وأبي موسى في الصحيحين وغيرهما وذكر ابن حزم في المحلى ٢٠٠/٢ بعض الأحاديث في الضربتين وضعفها .

(٢) يعني حديث عمار السابق عند أحمد وغيره .

(٣) في (م) : للكفين . وانظر كلام الفقهاء في عدد الضربات في مسائل أبي داود ١٥ ومسائل =

٢٤١ - فعن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « التيمم ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى المرفقين » رواه الدارقطني ، وروى أيضا نحوه من حديث ابن عمر وغيره عن النبي ﷺ (١) ، وهي وإن كان في أسانيدھا مقال ، لكن ورودھا من طرق يفيد ظنا بصحتها ، على أن الدارقطني - فيما أظن - صحح بعضها (٢) ، ويحمل ما تقدم على الأجزاء ، جمعا بين الكل ، ولا نزاع فيما نعلمه أنه لا يسن زيادة على ضربتين إذا حصل الاستيعاب بهما ..

( تنبيه ) الرصغ والرصف مفصل اليد ، والله أعلم .

قال : يضرب بيديه على الصعيد الطيب وهو التراب .  
ش : صفة الضربة في التيمم المشروع [ أو الواجب ] (٣) أن

= ابن هانئ ٥٤ ، ٦٥ والهداية ٢٠/١ والإفصاح ٨٧/١ والمحرر ٢١/١ والمذهب الأحمد ١٠ والكافي ٧٩/١ والمقنع ٨٦/١ والهادي ١٣ والمغني ٢٤٤/١ وزاد المعاد ١٠٣/١ وإعلام الموقعين ٣٦٠/٣ والمبدع ٢٢٩/١ والإنصاف ٣٠١/١ وشرح المنتهى ٩٥/١ والكشاف ٢٠٤/١ والمطالب ٢٢٠/١ وحاشية الروض ٣٣٤/١ .

(١) هي عند الدارقطني ١٨٠/١ والحاكم ١٧٩/١ والبيهقي ٢٠٧/١ عن جابر وابن عمر وعلي رضي الله عنهم ، من طرق موقوفة ومرفوعة ، وأكثر الرواة وقفوها ، وأقواھا حديث جابر المذكور ، فقد صححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، وصوب الدارقطني وقفه ، وكذا صوب وقف حديث ابن عمر ، وضعفه الحاكم والذهبي ، وروى البزار ٣١٣ عن عائشة نحوه ، وقال : لا نعلمه إلا من هذا الوجه . وذكر ابن أبي حاتم في العلل ١٣٦ ، ١٣٧ حديث ابن عمر ورجح وقفه ، ورواه الشافعي في الأم ٤٠/١ من فعل ابن عمر ، وروى عبد الرزاق ٨٢٤ عن علي قال : ضربة في الوجه ، وضربة في اليدين إلى الرسغين . وروى ابن أبي شيبة ١٥٨/١ عن ابن عمر والحسن وطاوس ، والزهري وجابر ضربتين من قوفهم وفعلهم ، وروى أيضا مسح الذراعين عن ابن عمر وسالم ، والحسن والشعبي ، والنخعي وابن المسيب ، والزهري ، وروى أيضا مسح الكفين عن أبي ذر وعمار وأبي هريرة مرفوعا ، وعن مكحول وابن سيرين وصالح أبي الخليل وغيرهم موقوفا ، وذكر الحفاظ في التلخيص ٢٠٧ طرق أحاديث الضربتين ولا تخلو من ضعف ، أو انقطاع ، أو وقف .

(٢) إنما صحح الدارقطني ١٨١/١ حديث جابر فقال : رجاله كلهم ثقات ، والصواب موقوف .

وفي (م) : صححه .

(٣) سقطت اللفظة من (س) .

يضرب بيديه على ما أمر الله سبحانه [ وتعالى به ]<sup>(١)</sup> وهو الصعيد الطيب ، ثم فسر الصعيد بأنه التراب ، وهذا أشهر الروايات عن أحمد ، واختيار عامة أصحابه<sup>(٢)</sup> لظاهر قول الله سبحانه ﴿ فَيَمْسَحُوا بِصِيدَا طَيِّبَا ، فَاَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾<sup>(٣)</sup> فدل على أنه شيء يمسح منه ، والصخر ونحوه ليس بشيء يمسح به .

٢٤٢ - ويؤيد ذلك ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : الصعيد تراب الحرث ، والطيب الطاهر<sup>(٤)</sup> .

٢٤٣ - ( وعن حذيفة ) رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « جعلت لنا الأرض كلها مسجدا ، وجعلت تربتها لنا طهورا إذا لم نجد الماء » رواه مسلم<sup>(٥)</sup> .

٢٤٤ - [ وعن علي ] رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ « أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء ، نصرت بالرعب ، وأعطيت مفاتيح الأرض ، [ وسميت أحمد ] ، وجعل لي التراب

(١) الزيادة من (م) .

(٢) في (م) : عامة الأصحاب .

(٣) سورة المائدة ، الآية ٦ .

(٤) رواه ابن جرير في تفسير سورة النساء ، آية ٤٣ ورواه عبد الرزاق ٨١٤ بلفظ : سئل ابن عباس : أي الصعيد أطيب ؟ قال : الحرث . ورواه ابن أبي شيبة ١٦١/١ قال : أطيب الصعيد الحرث ، وأرض الحرث . ورواه البيهقي ٢١٤/١ قال : أطيب الصعيد أرض الحرث ، الصعيد الحرث ، حرث الأرض . وقال في المغني ٢٥٢/١ : قال ابن عباس : الصعيد تراب الحرث ، وقيل في قوله تعالى ﴿ فَتَصْبِحُ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ ترابا أملس ، والطيب الطاهر ، وبهذا قال الشافعي . الخ ، والمتبادر أن قوله : والطيب الطاهر . من كلام الموفق ، ولكن صاحب الشرح الكبير ألحقه بقول ابن عباس ، وأسقط الآية بينهما ، انظر الشرح ٢٥٨/١ وتبعه على ذلك الزركشي هنا ، وتبعهما صاحب المبدع فيه ٢١٩/١ حيث لم يرو أحد عن ابن عباس رضي الله عنه هذه الجملة ، وإنما ذكرها الموفق أبو محمد كتفسير منه للآية الكريمة .

(٥) تقدم برقم ٢٣٣ وأنه في صحيح مسلم ٤/٥ وغيره .

طهورا ، وجعلت أمتي خير الأمم » رواه أحمد<sup>(١)</sup> ، فعم الأرض بحكم المسجدية ، وخص ترابها بحكم الطهارة ، وذلك يقتضي نفي الحكم عما عداه ، ( وقول الخليل ) : إن الصعيد وجه الأرض . وكذلك الزجاج ، مستدلا بقوله سبحانه ﴿ فتصبح صعيداً زلقاً ﴾<sup>(٢)</sup> وقائلا : بأنه لا يعلم فيه خلافا بين أهل اللغة . يعارضه قول ابن عباس رضي الله عنهما ، على أن قولهما يرجع إلى التفسير اللغوي ، وقول ابن عباس يحمل على التفسير الشرعي ، ويؤيده بيان صاحب الشرع حيث قال : « وترابها لنا طهورا » ( وقول من قال ) : إن (منه) لابتداء الغاية ، ليكون ابتداء الفعل بالأرض ، وانتهاء المسح بالوجه . مردود بأن ابتداء المسح بإمرار اليد على الوجه [ لا ] بالأخذ من الأرض ، وقد قال الزمخشري : إن هذا قول متعسف ، وإن

(١) هو في المسند ٩٨/١ ورواه أيضا البيهقي ٢١٤/١ وسكت عنه ، وصححه أحمد شاکر في تحقيق المسند برقم ٧٦٣ ، ١٣٦١ وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٦٠/١ وأعله بعبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو مختلف في الاحتجاج به ، ثم قال : فالحديث حسن . وذكره ابن أبي حاتم في العلل برقم ٢٧٠٥ وذكر الاختلاف في سنده ، وصحح أنه عن محمد بن علي ، عن علي ، وليس في (س) : وسميت أحمد . وهي في المسند .

(٢) الخليل هو ابن أحمد الأزدي الفراهيدي أبو عبد الرحمن البصري ، صاحب العروض ، له كتاب العين في اللغة ، مشهور باستخراج مسائل النحو ، عالم باللغة ، مات سنة ١٧٥ هـ كما في تهذيب التهذيب ( والزجاج ) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل النحوي اللغوي ، له كتاب ( معاني القرآن ) ، و ( إعراب القرآن ) ، و ( خلق الإنسان ) ، و ( الأمالي ) وغيرها ، مات سنة ٣١١ هـ ذكره في تاريخ بغداد برقم ٣١٢٦ ووفيات الأعيان رقم ١٣ وغيرها ، قال في لسان العرب : مادة ( صعد ) وقال أبو إسحاق : الصعيد وجه الأرض ، وعلى الإنسان أن يضرب يديه وجه الأرض ، ولا يبالي أكان في الموضع تراب أو لم يكن ، لأن الصعيد ليس هو التراب ، إنما هو وجه الأرض ترابا كان أو غيره ، لا أعلم بين أهل اللغة خلافا أن الصعيد وجه الأرض ، قال الأزهري : وهذا أحسبه مذهب مالك ولا أستيفنه اهـ ونقله أيضا الزبيدي في شرح القاموس مادة ( صعد ) والآية المذكورة من سورة الكهف آية ٤٠ .

الإذعان للحق أحق من المراء<sup>(١)</sup> ، ( والثانية ) - أوماً إليها في  
رواية أبي داود وغيره - يجوز التيمم بالرمل ، والأرض  
السبخة ، لعموم الحديث الصحيح « وجعلت لي الأرض  
مسجداً وطهوراً » .

٢٤٥ - وقوله ﷺ في الحديث الآخر « أيما رجل من أمتي أدركته  
الصلاة فعنده مسجده وطهوره »<sup>(٢)</sup> وما تقدم بعض أفراد  
هذا ، وذكر بعض الأفراد لا يخصص ، وهذا وإن شمل كل  
الأرض لكن قوله تعالى ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم  
منه ﴾ خصصه بما في معنى التراب من الرمل ونحوه  
( ويجاب ) : بأن التخصيص بالمفهوم ، لا بذكر بعض  
الأفراد ، وهو وإن كان مفهوماً للقب ، فهو حجة عندنا على  
المذهب ( والرواية الثالثة ) : يجوز التيمم بكل ما تصاعد على  
وجه الأرض من الجص ، والنورة ، والرمل ، ونحو ذلك ، عند  
عدم التراب ، حملاً للنص المقيد بالتراب على حال وجدانه ،  
والنص المطلق على حالة العدم ، جمعا بينهما<sup>(٣)</sup> .

---

(١) ذكره الزمخشري في تفسير سورة النساء آية ٤٣ ونصه : قالوا إن ( منه ) لابتداء الغاية ، فإن  
قلت : قولهم : إنها لابتداء الغاية ، قول متعسف . ولا يفهم أحد من العرب من قول القائل :  
مسحت برأسي من الدهن ، ومن الماء ، ومن التراب إلا معنى التبعيض ، قلت : هو كما تقول ،  
الإذعان للحق أحق من المراء .

(٢) وقع هذا اللفظ في حديث أبي أمامة عند البيهقي ٢٢٢/١ وفيه « فأينما أدركت الرجل من  
أمتي الصلاة فعنده مسجده وعنده طهوره » وقد رواه أحمد ٢٤٨/٥ بلفظ « فأينما أدركت رجلاً  
من أمتي الصلاة فعنده مسجده وعنده طهوره » وقد روى الترمذي ١٥٩/٥ برقم ١٥٩٣ بعض  
هذا الحديث ولفظه « إن الله فضلني على الأنبياء أو قال أمتي على الأمم وأحل لنا العنائم » وقال  
فيه : حسن صحيح . وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٥٩/٦ وعزاه لأحمد والطيبراني ، وقال :  
ورجال أحمد ثقات . وقد تقدم في أول الباب بعض الكلام عليه .

(٣) كلام الفقهاء في التيمم بالرمل والتراب مذکور في مسائل أبي داود ١٦ والهداية ١٩/١

إذا تقرر هذا ( فعلى الأولى ) يجوز [ التيمم ]<sup>(١)</sup> بكل تراب ، على أي لون كان ، بشرط كون له غبار يعلق باليد ، ومن ثم لو ضرب بيده على لبد أو [ على ]<sup>(٢)</sup> شجرة ، ونحو ذلك ، فحصل على يده غبار تراب أجزاءه ، وكذلك لو سحق الطين وتيمم به أجزاءه ، وإن كان مأكولا كالطين الأرمني<sup>(٣)</sup> نعم : إن كان بعد طبخه لم يجزه على أشهر الوجهين ، فإن خالط ما يتيمم به مالا يتيمم به ، كالزعفران ونحوه ، فهل هو كالماء إذا خالطه الطاهرات ، وهو قول القاضي ، وأي الخطاب وغيرهما : إن غيره منع هنا قولا واحدا ، وهو اختيار ابن عقيل ، وأي البركات<sup>(٤)</sup> ، على طريقتين ، ومحلهما فيما يعلق<sup>(٥)</sup> باليد كما مثلنا ، أما مالا يعلق باليد فلا يمنع ، لنص

= والإفصاح ٨٦/١ والمحرم ٢٢/١ والمذهب الأحمد ١١ والكافي ٨٨/١ والمقنع ٧٢/١ والمغني ٢٤٧/١ ومجموع الفتاوى ٣٤٨/٢١ ، ٣٦٤ ، ٤٥٩ ، وبدائع الفوائد ٢٥١/٣ ، ٨٩/٤ ، وزاد المعاد ١٠٣/١ والفروع ٢٢٣/١ والمبدع ٢١٩/١ والإنصاف ٢٨٤/١ وشرح المنتهى ٩٢/١ وكشاف القناع ١٩٧/١ ومطالب أولي النهى ٢٠٨/١ وحاشية الروض ٣٢١/١ .

(١) اللفظة زيادة في (ع) .

(٢) سقطت اللفظة من (س ع) .

(٣) منسوب إلى أرمينية وهي كورة بناحية الروم ، وهو من الطين المعروف إلا أن له ميزة وخصوصية ، حيث يعالج به من أمراض كثيرة ، انظر معجم البلدان حرف الألف ، والطب النبوي للذهبي حرف الطاء ، وتذكرة داود حرف الطاء وغيرهما .

(٤) كلام الفقهاء في هذه المسألة مذکور في الكافي ٨٩/١ والمقنع ٧٢/١ والمهادي ١٣ والمغني ٢٥٠/١ والمبدع ٢٢١/١ والإنصاف ٢٨٦/١ والشرح الكبير ٢٦١/١ وشرح المنتهى ٩٢/١ والكشاف ١٩٨/١ والمطالب ٢١٠/١ وحاشية الروض ٣٢٣/١ ولم يصرح أحد منهم بذكر الزعفران ، قال في المغني : إذا خالط التراب مالا يجوز التيمم به ، كالنورة والزرنيخ والجص ، فقال القاضي : حكمه حكم الماء إذا خالطته الطاهرات ، إن كانت الغلبة للتراب جاز ، وإن كانت الغلبة للمخالط لم يجز ، وقال ابن عقيل : يمنع وإن كان قليلا ، وهذا مذهب الشافعي لأنه ربما حصل في العضو فممنوع وصول التراب إليه اهـ .

(٥) في (م) : فيما يتعلق .

أحمد على جواز التيمم ( وعلى الرواية الثانية ) فظاهر كلام أحمد الجواز مطلقا ، والقاضي يحمل قوله بالجواز على ما إذا كان له غبار ، وقوله بالمنع على عدم الغبار ، فلا خلاف عنده [ وعلى ] الثالثة ( هل يعيد إذا وجد الماء أو التراب ؟ فيه روايتان .

وقول الخرقى : يضرب بيديه . ليست حقيقة الضرب شرطا ، بل لو وضع يده على تراب ناعم أجزأه ، إذ القصد إغبار راحتين ، وقد وجد ، لكنه قد يحترز بذلك عما إذا وصل التراب إلى وجهه ويديه بغير ضرب ، نحو أن سفت<sup>(١)</sup> عليه الريح ترابا يعمه ، وله حالتان ( إحداهما ) إذا نوى بعد حصول التراب عليه ، فإنه لا يجزئه ، لانتفاء قصد التراب رأسا ، نعم لو مسح وجهه بما حصل على يديه أجزأه ، ( الثانية ) : نوى وعمد للريح<sup>(٢)</sup> فحصل عليه تراب ، فهنا ثلاثة أوجه ( الأجزاء ) وهو مختار أبي جعفر ، وأبي البركات<sup>(٣)</sup> وصاحب التلخيص ، والسامري ( وعدمه ) ، وهو ظاهر كلام الخرقى ، ( والثالث ) إن مسح أجزأه ، وإلا فلا ، والله أعلم .

قال : وينوي به المكتوبة .

ش : لا نزاع عندنا في اشتراط النية في التيمم في الجملة ، لقوله

(١) في (س م) : أن نسفت .

(٢) كذا في النسخ ، والمراد قابل الريح التي تحمل ترابا ، وتلقاها بوجهه ويديه ، وعبارة الفقهاء : صمد للريح . بالصاد بدل العين ، وفي (م) : وعمد الريح .

(٣) انظر كلام الفقهاء هنا في الكافي ٧٩/١ والمغني ٢٤٦/١ والفروع ٢٢٥/١ وشرح المنتهى ٩٣/١ والكشاف ١٩٩/١ والمطالب ٢١١/١ وحاشية الروض ٣٣٦/١ ووقع في (م) وهو اختيار أبي جعفر وأبي البركات . وفي (ع) : ابن جعفر . وهو خطأ ، والمراد به الشريف ، كما صرح به في الإنصاف ٢٨٨/١ وتصحيح الفروع ٢٢٦/١ وغيرهما .

تعالى ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ﴾<sup>(١)</sup> وقول النبي ﷺ « إنما الأعمال بالنيات » « لا عمل إلا بنية »<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك ، ثم كيفية النية قد بناه جماعة على أصل ، فلنتعرض<sup>(٣)</sup> له وهو : أن التيمم هل يرفع الحدث أم لا ؟ وفيه قولان للعلماء ، أشهرهما أنه لا يرفع الحدث ، وهو المختار لأصحابنا ، وأحمد رحمه الله نقل عنه الفضل ، وبكر بن محمد أنه يصلي [ به ]<sup>(٤)</sup> ما لم يحدث ، فأخذ من ذلك أبو الخطاب وغيره أنه يرفع الحدث ، ونقل عنه أنه لا يصح التيمم لفريضة قبل وقتها ، وأنه يتيمم لوقت كل صلاة ، بل وأنه لا يجمع به بين فرضين ، فأخذ<sup>(٥)</sup> من ذلك أنه لا يرفع الحدث . وبالجملة<sup>(٦)</sup> قد جاء في الباب حديثان مشهوران .

٢٤٦ - [ أحدهما ]<sup>(٧)</sup> حديث عمرو بن العاص قال : احتلمت في ليلة باردة ، في غزوة ذات السلاسل ، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك ، فتيممت ، ثم صليت بأصحابي الصبح ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ ، فقال « يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب » ؟ فأخبرته بالذي منعتني من الاغتسال ، وقلت : إني سمعت الله عز وجل يقول ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم ، إن الله كان

(١) سورة البينة ، الآية ٥ .

(٢) هو حديث عمر المشهور ، وقد تقدم أني لم أعر على الرواية الثانية .

(٣) في (م) : ثم فليقتض .

(٤) سقطت اللفظة من (ع) والفضل هو ابن زياد ، أبو العباس القطان البغدادي ، أحد المقربين عند أحمد ، له عنه عدة مسائل جيدة ، ذكره في الطبقات رقم ٣٥٣ ولم يذكر وفاته .

(٥) في (س) : فيؤخذ . وانظر الكافي ٨٠/١ والمعنى ٢٥٢/١ وزاد المعاد ٣٧٩/٢ وحاشية الروض ٣٢٩/١ .

(٦) في (م) : وفي الجملة .

(٧) سقطت اللفظة من (ع) .

بكم رحيمًا ﴿ فضحك رسول الله ﷺ ، ولم يقل شيئاً .  
رواه أبو داود<sup>(١)</sup> ، وظاهره أنه ﷺ أقره<sup>(٢)</sup> على أنه صلى وهو  
جنب ، وإلا لم يبين لهم أنه ليس بجنب .

٢٤٧ - ( والثاني ) حديث أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ  
قال « إن الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر  
سنين ، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته ، فإن ذلك خير » رواه  
الترمذي ، وأبو داود ، والنسائي ، وفي رواية « طهور »<sup>(٣)</sup>  
فدل على أنه عند عدم الماء طهور بمنزلة [ الماء ] ، وإذا يعطى  
حكم الماء ، فيرفع الحدث ، والحق أنه لا تعارض بين  
الحديثين ، إذ ( في الأول ) غايته أنه لم يمنع من إطلاق  
الحدث<sup>(٤)</sup> عليه ، لأن بزوال البرد ، أو بوجود الماء ونحو ذلك  
يظهر حكم الحدث ، ويطلق التيمم ، فدل على أن المانع لم  
يزل رأساً ، ( وفي الثاني ) جعل التراب طهوراً عند عدم الماء ،  
لأنه يستبيح به ما يستبيح بالماء والحال ما تقدم .

(١) اتفقت نسخ الشرح على إضافة هذا الحديث إلى عبد الله بن عمرو بن العاص ، وتكرر فيما  
بعد كذلك ، ولعل الشارح كتبه من حفظه ، والصواب أنه عن أبيه كما أثبتنا ، والحديث في سنن  
أبي داود ٣٣٤ وسكت عنه هو والمنذري ٣١٥ ورواه أيضاً أحمد ٢٠٣/٤ والطالسي ٢٤٩ وعبد  
الرزاق ٧٧٨ وابن حبان كما في صحيحه ١٣٠٥ وفي الموارد ٢٠٢ والحاكم ٧٧/١ والدارقطني  
١٧٨/١ والبيهقي ٢٢٥/١ والطحاوي في مشكل الآثار ١٧١/٣ وعلقه البخاري ٣٥٤/١ وصححه  
الحافظ في الفتح ، والحاكم في المستدرک وواقعه الذهبي ، ونقله ابن كثير في التفسير ٤٨٠/١ عن  
ابن مردويه بسنتين ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٦٣/١ وعزاه للطبراني في الكبير وهو فيه  
برقم ١١٥٩٣ عن ابن عباس أن عمرو بن العاص إغ وكذا رواه ابن عدي في الكامل ٢٦١٧  
وذكره الهندي في كنز العمال ٢٧٥٦٤ وعزاه للخطيب في المتفق ، و( ذات السلاسل ) اسم موضع  
وراء وادي القرى ، وكانت الفزوة في شهر جمادى سنة ثمان من الهجرة ، كما ذكرها ابن سعد  
في الطبقات ١٣١/٢ وغيره ، والآية من سورة النساء آية ٢٩ .

(٢) في (م) : أنه عليه السلام أقر به .

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث أول الكتاب برقم ٦ وقد رواه الطبراني في الأوسط ١٣٥٥ عن أبي  
هريرة قال : كان أبو ذر في غنيمة له إغ .

(٤) في (م) : بين الحديثين ... إطلاق الحديث .

وقد قال أبو العباس : إن ذلك ينبنى<sup>(١)</sup> على قاعدة أصولية ، وهي أن المانع المعارض للمقتضي هل يرفعه أم لا ؟ فإن المقتضي للحدث موجود ، وقد عارضه عدم الماء ، مع الحاجة إلى الصلاة ، وقيام الشارع التراب مقام الماء ، فهل يقال : استبيحت الصلاة والحال<sup>(٢)</sup> هذه ، مع قيام السبب المانع منها وهو الحدث ، أو أن السبب والحال هذه لم يبق حاضرا ، فكأن<sup>(٣)</sup> لا حدث ؟ ونظير ذلك الاختلاف في الميتة عند الضرورة ، هل أبيحت مع قيام سبب الحظر ، وهو ما فيها من [ خبث ] التغذية ، أو [ أن ] عند الضرورة زال المقتضي للحظر ، مع [ بقاء ] قيام السبب وهو التحريم ؟ .

وكشف الغطاء من ذلك أنه إن أريد بالسبب الحاضر<sup>(٤)</sup> السبب التام ، وهو مجموع ما يستلزم الحكم من العلة ، والشرط ، وعدم المانع ، فلا ريب في ارتفاع هذا<sup>(٥)</sup> عند الخمصة ، وعند الصلاة بالتميم ، لوجود الحل وإباحة الصلاة ، وإن أريد بالسبب ما يقتضي الحكم وإن توقف على وجود شرط ، أو انتفاء مانع ، فلا ريب في وجود هذا هنا ، لولا المعارض الراجح ، وهو الخمصة ، وعدم الماء ، فالقائل الأول التفاته إلى هذا السبب ، والقائل الثاني التفاته إلى السبب التام ، وإذا فالفريقان مجمعان على إباحة الصلاة والحال ما

(١) أبو العباس هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، ولم أجد كلامه هذا بنصه في الاختيارات ولا في مجموع الفتاوى ، والظاهر أنه في شرح العمدة ، وقد أشار ابن مفلح في المبدع ٢٢٣/١ وغيره إلى اختياره المذكور ، ووقع في (م) : أن ذلك يعني .

(٢) في (م) : وهل يقال استبيحت الصلاة والحالة هذه .

(٣) في (م) : وأن السبب . وفي (ع) : وكأن لا حدث .

(٤) في (س) : بالسبب الحاضر .

(٥) في (م) : ارتفاع ذلك .

تقدم ، وعلى منع<sup>(١)</sup> الصلاة عند وجود الماء حتى يتطهر ،  
ومن ثم قال القاضي في تعليقه : الخلاف في عبارته ، قال :  
إذ فائدة قولنا : إنه لا يرفع الحدث . أنه إذا وجد الماء لزمه  
استعماله في رفع الحدث ، وهذا اتفاق .

ومن هنا يعرف خطأ ابن حمدان في قوله : وعنه يصلي به  
مالم يحدث . وقيل : أو يجرد<sup>(٢)</sup> ماء . فإنه يقتضي أنه على  
النص يصلي وإن وجد الماء ، وهو خلاف الإجماع ، والنصوص  
الصريحة ، والذي أوقعه في ذلك - والله أعلم - أن النص عن  
أحمد مطلق ، لكن نصوصه المتوافرة<sup>(٣)</sup> بالبطلان بوجود الماء  
حتى وهو في الصلاة ، تقيد ذلك ، لا سيما مع النصوص  
الصريحة فكيف يظن بأحمد مخالفتها .

وقول أبي البركات<sup>(٤)</sup> : وعنه : يصلي به مالم يحدث  
كالماء . وكأن أبا البركات<sup>(٥)</sup> أراد [ أن ] على هذه الرواية  
أشبه الماء ، فيعطى حكمه ، من جواز التيمم قبل الوقت ،  
ونحو ذلك ، كما صرح به . أهـ وظاهر ما قاله القاضي من أن  
الخلاف في عبارته ، أنه لم يبين<sup>(٦)</sup> على ذلك فائدة شرعية ،  
وكذا<sup>(٧)</sup> صرح به أبو العباس في قواعده فقال : ليس بين  
القولين نزاع شرعي عملي ، بل عليهما لم يبق الحدث مانعا مع

(١) في (م) : وعلى مانع .

(٢) في (ع) : أو وجد .

(٣) في (م) : المتواترة .

(٤) هذا معطوف على ابن حمدان المذكور أعلاه ، والتقدير : ويعرف خطأ قول أبي البركات .

الخ . وفي (م) : وقول أبو البركات .

(٥) في (س) : وكأن أبي البركات .

(٦) في (م) : في عبارة أنه لم يبين .

(٧) في (م) : وكذلك صرح . وفي (س) : والذي صرح .

وجود طهارة التيمم ، فيكون طاهرا قبل الوقت وبعده وفيه ،  
 وبني البطلان بخروج الوقت ، [ وكونه لا يجمع به بين  
 فرضين ، على القول بأنه لا يتيمم قبل الوقت ] وبين كونه  
 يصلي به ما يشاء ، ولا يبطل بخروج الوقت على القول بجواز  
 التيمم قبل الوقت<sup>(١)</sup> ، والقاضي خرج رواية جواز التيمم قبل  
 الوقت من قوله : إنه يصلي به ما لم يحدث . فعلى هذا يكون  
 أبو العباس قد جعل الأصل فرعا ، والفرع أصلا ، أما أبو  
 الخطاب وجماعة فقالوا : إنا إذا قلنا : لا يرفع الحدث . اشترط  
 أن ينوي استباحة<sup>(٢)</sup> الصلاة من الحدث الذي عليه ، ثم إذا  
 نوى شيئا استباحه وما دونه ، ولا يستبيح ما هو أعلى منه ،  
 كما يأتي بيانه ، ولا يجوز إلا بعد الوقت ، ويبطل بخروجه ،  
 وإن قلنا : يرفع . جاز أن ينوي رفع الحدث ، وإذا نوى فعل  
 الصلاة استباح فرضها ، وجاز قبل الوقت ، ولم يبطل  
 بخروجه ، كالماء سواء .

إذا تقرر هذا فقول الخرقى : ينوي به المكتوبة . ظاهره -  
 والله أعلم - [ أنه ] لحظ ما تقدم ، من أن التيمم مبيح لا  
 رافع ، فيحصل له إباحة ما نواه ، ويدخل فيه بطريق الضمن  
 ما دونه ، ولا شيء أعلى من المكتوبة ، فلذلك نص الخرقى  
 عليها ، وقد نص أحمد في رواية البرزاطي<sup>(٣)</sup> في من تيمم

(١) لعل المراد بقواعد أبي العباس فتاواه ( وأجوبته المسمى بالفتاوى المصرية ، وانظر هذا البحث  
 في مجموع الفتاوى ٣٦٩/٢١ ، ٣٧٤ ، ٣٥٤ ) وذكره في حاشية الروض ٣٢٩/١ .

(٢) في (س) : ينوي إباحة .

(٣) هو الفرج بن الصباح ، ذكره أبو الحسين في طبقات الحنابلة برقم ٣٦٠ وقال : نقل عن إمامنا  
 أشياء ، ولم يؤرخ وفاته ، وذكره المرادوي في الإنصاف ، في القاعدة التي في آخر الكتاب ، وأنه  
 من المكثرين عن أحمد وقد تكرر ذكره في هذا الكتاب وغيره ، وقد اختلفت في اسمه نسخ الكتاب ،  
 ففي (س ع) : البزار أظن . وفي (م) : البرزاطي : وانظر البحث في الهداية ١٩/١ والمحرر ٢٢/١ =

لسجود القرآن ، أو للقراءة في المصحف ، وصلى به فريضة ، أنه يعيد ، وعلى هذه القاعدة : لو نوى صلاة الجنائز استباح النافلة ، لا المكتوبة ، ولا يستبيح الجنائز بنية النافلة ، ويستبيح مس المصحف بنية ، ولا تباح هي بنية ، ويستبيح قراءة القرآن<sup>(١)</sup> واللبث في المسجد ، بنية الطواف ، لأنه أعلى منهما ، لشبهه بالصلاة ، ولا يباح هو بنية أحدهما ، ولو [ نوى ]<sup>(٢)</sup> قراءة القرآن ، لكونه جنبا ، أو اللبث في المسجد ، أو مس المصحف ، فقال أبو محمد : لا يستبيح غير ما نواه ، وقال أبو البركات : إن نوى القراءة ، أو اللبث استباح الآخر ، دون ما يقتضي الطهارتين ، [ من صلاة ، ومس مصحف ، إذ تيممه هذا كالغسل وحده ، ويستبيح بنية النافلة ، ومس المصحف اللبث والقراءة ، لأن تيممه والحال<sup>(٣)</sup> هذه بمنزلة الطهارتين ]<sup>(٤)</sup> .

هذا كله على ما هو عندهم المذهب كما تقدم ، أما على القول الآخر فالتيمم كالماء ، فتباح الفريضة بنية النافلة ، كما نص عليه الخرقى ثم ، وتوسط ابن حامد فقال : يباح الفرض<sup>(٥)</sup> بنية مطلقة ، [ دون نية النفل ] . والله أعلم .

قال : فيمسح بهما وجهه وكفيه .

ش : يمسح بالضربة التي ضربها يديه وجهه وكفيه ، لما تقدم من حديث

= والمغني ٢٥٦/١ والكافي ٨٠/١ والشرح الكبير ٢٦٣/١ والفروع ٢٢٧/١ والمبدع ٢٢٢/١ والإصناف ٢٨٩/١ .

(١) في (م) : ويستبيح قران القرآن .

(٢) في (م) : ولا يباح بنية ولو نوى قراءة القرآن . وفي (ع) : ولو قراءة القرآن .

(٣) في (م) : لا تيممه والحالة هذه .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من (س) .

(٥) في (م) : الخرقى ثم توسط ابن حامد فقال تباح الفريضة .

عمار ، والواجب في مسح الوجه ظاهره مما لا يشق<sup>(١)</sup> ، فلا يمسح باطن الفم والأنف ، ولا باطن الشعور الخفيفة ، وظاهر ما في المستوعب استثناء باطن الفم والأنف فقط ، وفي مسح اليدين<sup>(٢)</sup> إلى الرسغين ، كما في الحديث ، وكما يقطع السارق ، فلو قطع منهما ، فهل يجب مسح موضع القطع ؟ وهو المنصوص ، ومختار ابن عقيل ، وصاحب التلخيص ، كما لو بقي من الكف بقية ، أو لا يجب ؟ وهو قول القاضي ، بل يستحب ، كما لو قطع من فوق الكوع على منصوصه ، فيه قولان<sup>(٣)</sup> .

وقوله : يمسح بهما وجهه . يخرج به ما إذا معك وجهه في التراب ، أو أوصله إليه بخرقة ، أو خشبة ، وهو أحد الوجهين .

وظاهر كلام الخرقى أنه لا يشترط التسمية ، ولا الموالة ، ولا الترتيب ، وهو لم يشترط التسمية في الوضوء الذي فيه النص ، فالتيمم الذي هو بدل عن الوضوء أولى .

وكذلك ظاهر كلامه عدم اشتراط الموالة ثم ، كما سبق ، فكذلك هنا ، والأصحاب حكوا في المسألتين روايتين من الروايتين ثم ، أما الترتيب فقال ثم باشرطه ، وظاهر كلامه هنا عدم الاشتراط ، وهو أحد الأقول ، وإن اشترطناه في الوضوء ، نظرا لظواهر الأحاديث ، والثاني : يجب حتى في الطهارة الكبرى ، لأنه صفة واحدة ، بخلاف الغسل والوضوء ، فإن صفتيهما مختلفة ، وهو قول أبي الحسين ، والمذهب إعطاء حكم التيمم في ذا المحل حكم الماء ، فيجب

(١) في (س) : ظاهره ما لم يشق .

(٢) هذا عطف على قوله : والواجب في مسح الوجه . أي والواجب في مسح اليدين التعميم للكفين إلى الرسغين ، والرسغ هو المفصل بين الكف والذراع .

(٣) ذكر الخلاف في ذلك في المعنى ٢٥٥/١ والمبدع ٢٢٢/١ والإنصاف ٣٠٢/١ وغيرها .

الترتيب في الوضوء على المذهب ، ولا يجب في الغسل ، [ والله أعلم ]<sup>(١)</sup> .

قال : وإن كان ما ضرب بيديه غير طاهر لم يجزئه .  
ش : قد تقدم أنه يضرب بيديه على الصعيد الطيب ، وأشار  
هنا إلى أن الطيب [ هو ] الطاهر ، ويروى عن ابن  
عباس<sup>(٢)</sup> .

٢٤٨ - وقال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله ﷺ قال « جعلت لي كل أرض طيبة مسجدا وطهورا »<sup>(٣)</sup> فعلى هذا لا يجوز بأرض نجسة ، ولا مقبرة تكرر نبشها ، لاختلاط ترابها بصديد الموتى ، وإن لم يتكرر النبش فوجهان ، ( الاجزاء ) ، وبه قطع أبو محمد ، واختاره أبو البركات ، نظرا للأصل ، ( وعدمه ) ، لأنه رخصة في الأصل ، فلا يستباح مع الشك<sup>(٤)</sup> .

وقول الخرقى : طاهر . يحتمل أن يحترز به عن النجس كما تقدم ، فيدخل في عموم ما يتيمم به<sup>(٥)</sup> ، ويحتمل أن يريد به الطاهر المطلق ، كما قال في الماء ثمّ ، فيخرج المستعمل ،

(١) هذا الشرح ومنته قبله ساقط من (م) .

(٢) لم أجد هذا الأثر في المراجع المطبوعة مسندا ، وقد تقدم قريبا ذكره مع تفسير الصعيد ، وترجع لنا أنه من كلام الموفق أبي محمد ، كما يظهر من سياق كلامه في المغني ٢٥٢/١ .

(٣) رواه ابن الجارود في المنتقى ١٢٤ عن حجاج الأتخاطي ، عن حماد ، عن ثابت وحميد ، عن أنس بلفظه ، ولم أجد له غيره ، وقد عزاه المصحح في التعليق على المنتقى لأحمد وابن المنذر والضياء في المختارة ، قال : ورجاله رجال الصحيح ، ولم أجد له في مسند أحمد بعد التتبع ، ولم يذكره البنا في الفتح الرباني ، ولا الهيثمي في مجمع الزوائد ، وقد وقع في بعض روايات حديث جابر عند مسلم ٣/٥ والدارمي ٣٢٢/١ بلفظه « جعلت لي الأرض طيبة طهورا ومسجدا » .

(٤) ذكرت هذه المسألة في المغني ٢٥٦/١ والإنصاف ٢٨٦/١ والكشاف ١٩٨/١ والمطالب ٢٠٩/١ ووقع في (م) : واختاره أبي البركات .

(٥) في (م) : أن يحترز به ... فيدخل في عموم ما يتيمم به . وفي (س) : في عموم ما يتيمم به .

وبالجملة في المستعمل هنا - إن قيل بخروج الماء عن طهوريته ثم ، وأن التيمم لا يرفع الحدث ، قولان ( أحدهما ) بقاؤه على ما كان عليه ، لأن لم يرفع حدثا ، ( والثاني ) خروجه عن الطهورية ، وبه قطع صاحب التلخيص ، والسامري ، لاستعماله في طهارة أبحاثه الصلاة<sup>(١)</sup> ومحل الخلاف [في] المتناثر عن أعضاء التيمم ، أما ما ضرب بيديه عليه فهو كفضل الوضوء .

بقي : هل خلوة المرأة في التيمم كخلوتها<sup>(٢)</sup> في الوضوء ؟ لم أر المسألة منقولة ، والقياس ذلك ، لكن المسألة المنع فيها تعبد ، فليقتصر على مورد النص ثم ، وبعض العلماء قال : المراد بالطيب هو الحلال . وهذا لا ريب في اشتراطه عنده على المذهب ، كالوضوء بماء مغصوب بل أولى ، إلا أن في أخذه من هنا نظرا ، نعم الطيب يطلق ويراد به الحلال ، كما في قوله تعالى ﴿ أنفقوا من طيبات ما كسبتم ﴾<sup>(٣)</sup> ونحو ذلك ، وبعضهم قال : المراد بالطيب المنبت . مستندا لقوله سبحانه وتعالى ﴿ والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه ﴾<sup>(٤)</sup> وهذا قول من لا يجوز<sup>(٥)</sup> التيمم بغير التراب ، كما هو المشهور من مذهبنا ، والله أعلم .

قال : وإن كان به قرح أو مرض مخوف ، وأجنب فخشي

---

(١) في (م) : أبحاث الصلاة . وفي (ع) : أبحاثه للصلاة .

(٢) في (م) : مثل خلوتها .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٦٧ .

(٤) سورة الأعراف ، الآية ٥٨ .

(٥) في (م) : قول من قال لا يجوز .

على نفسه [ إن أصابه ] الماء ، غسل الصحيح من جسده ،  
وتيمم لما لم<sup>(١)</sup> يصبه الماء .

ش : لما انتهى الخرقى [ رحمه الله ] من الكلام على التيمم لعدم  
الماء ، طفق يتكلم على التيمم للمرض ونحوه ، ولا إشكال في  
جواز ذلك في الجملة ، وقد دل على ذلك قوله سبحانه  
[ وتعالى ] ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ الآية<sup>(٢)</sup> ،  
وقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> وبها استدل أحد  
فقهاء الصحابة عبد الله بن عمرو بن العاص ، لما تيمم في ليلة  
باردة ، لجنابة أصابته ،<sup>(٤)</sup> وأقره النبي ﷺ [ على ذلك ] .

إذا عرف هذا فالمرضى ونحوه إذا [ كان ]<sup>(٥)</sup> حاله ما  
تقدم ، فإنه يغسل الصحيح وتيمم للجريح ونحوه<sup>(٦)</sup> ، سواء  
كان المتيمم له [ هو ] القليل أو بالعكس<sup>(٧)</sup> ، لقول الله  
سبحانه ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> وقول النبي ﷺ « إذا  
أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »<sup>(٩)</sup> .

٢٤٩ - وعن جابر ( رضي الله عنه ) قال : أخرجنا في سفر ، فأصاب  
رجلا منا حجر ، فشججه في رأسه ، ثم احتلم ، فقال  
لأصحابه : هل تجدون لي رخصة ؟ قالوا : ما نجد لك

(١) السقط من نسخة المتن ، وفيها : وتيمم بما لم يصبه .

(٢) سورة النساء ، الآية ٤٣ وسورة المائدة ، الآية ٦ .

(٣) سورة النساء ، الآية ٢٩ .

(٤) الصواب أنه أبوه عمرو بن العاص ، كما نقلناه سابقا من كتب الحديث انظر رقم ٢٤٦ .

(٥) سقطت اللفظة من (س) .

(٦) في (م) : ونحو ذلك .

(٧) في (م) : عكس ذلك .

(٨) سورة التغابن الآية ١٦ .

(٩) تقدم برقم ٩٣ وأنه في صحيح البخاري ٧٢٨٨ ومسلم ١٠٩/١٥ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

رخصة ، وأنت تقدر على الماء . فاغتسل فمات ، فلما قدمنا على النبي ﷺ أخبر بذلك ، فقال [ قتلوه قتلهم الله ، ألا سألوا إذا لم يعلموا ، إنما شفاء العي السؤال ] ، إنما [ كان ] يكفيه أن يتيمم ، ويعصر أو يعصب - شك موسى - على جرحه خرقة ، ثم يمسح عليها ، ويغسل سائر جسده » رواه أبو داود والدارقطني ، وهو نص ، لكنه من رواية الزبير بن خريق قال البيهقي : وليس ممن يحتاج به<sup>(١)</sup> .

٢٥٠ - وقد روي أيضا نحوه عن عطاء ، أنه سمع ابن عباس يخبر أن رجلا أصابه جرح في عهد النبي ﷺ ، ثم أصابه احتلام ، فأمر بالاعتسال ، فاغتسل فكثر فمات ، فبلغ رسول الله ﷺ فقال « قتلوه قتلهم الله ، ألم يكن شفاء العي السؤال ؟ » قال عطاء : فبلغنا أن رسول الله ﷺ قال « لو غسل جسده ، وترك رأسه حيث أصابه الجرح »<sup>(٢)</sup> .

(١) هو في سنن أبي داود ٣٣٦ والدارقطني ١٨٩/١ ورواه أيضا البيهقي ٢٢٧/١ بلفظه ، وسكت عنه أبو داود والمنذري ٣١٧ ولم أجد كلام البيهقي المذكور في السنن الكبرى بعد هذا الحديث ، وقال ابن القيم في حاشية السنن ٢٠٨/١ : قال أبو علي بن السكن لم يسند الزبير بن خريق غير حديثين ، أحدهما هذا ، والآخر عن أبي أمامة . وقال أبو بكر بن أبي داود : حديث الزبير أصح من حديث الأوزاعي ، يعني حديث ابن عباس الذي بعده ، وهذا أمثل ما روي في المسح على الجبيرة اهـ والزبير بن خريق ذكره البخاري في الكبير ٤١٢/٣ وقال : روى عنه عروة بن دينار ، وروى محمد عن النفيلي قال : حدثنا محمد بن سلمة عن الزبير بن خريق عن عطاء قوله . اهـ يشير إلى هذا الحديث ، وذكره الذهبي في الميزان وقال : وثقه ابن حبان ، وقال الدارقطني : ليس بالقوي ، وله عن عطاء عن جابر في المسح على العصاة مع التيمم ، وفي أبي داود « إذ لم يعلموا » وموسى المذكور في الحديث هو ابن عبد الرحمن الأنطاكي ، شيخ أبي داود ، ومن طريقه رواه الدارقطني والبيهقي ، وهو صدوق ، قد ذكره ابن حبان في الثقات ، قاله الحافظ في تهذيب التهذيب ، وفي (م) : فأصاب رجل منا حجرا ... قالوا لا نجد .

(٢) ذكره أبو داود ٣٣٧ عنه قال : أصاب رجلا جرح ثم احتلم ، فأمر بالاعتسال فاغتسل فمات ، فقال النبي ﷺ « قتلوه قتلهم الله ، ألم يكن شفاء العي السؤال » وفي انقطاع ، وقد رواه أحمد ٣٣٠/١ موصولا ، وابن ماجه ٥٧٢ والدارمي ١٩٢/١ والحاكم ١٦٥/١ وأبو يعلى ٢٤٢ =

إذا تقرر هذا فشرط جواز التيمم للمرض أو الجرح أن يخشى على نفسه من إصابة الماء ، إذ لا ريب في أن الماء هو الأصل ، والأصل لا يعدل عنه إلا لضرورة ، كما في الإطعام<sup>(١)</sup> مع الصيام ، والصيام مع العتق في الكفارة ، وقوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ الآية<sup>(٢)</sup> أي - والله أعلم - مرضاً يتضرر معه باستعمال الماء ، وإلا يكون ذكر المرض لغوا .

٢٥١ - وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال « الحمى من فيح جهنم ، فأطفئوها بالماء »<sup>(٣)</sup> والحمى نوع من المرض ، ثم هل الخشية المشترطة هي تلف النفس ، أو العضو ، أو يكتفي بخشية الضرر ، من زيادة مرض ، أو تباطؤ براء<sup>(٤)</sup> ، ونحو ذلك ؟ فيه روايتان ، المذهب منهما الثاني . وصورة هذه المسألة إذا

= والبيهقي ٢٢٧/١ ورواه ابن خزيمة ٢٧٣ وابن حبان ١٣٠٤ والطبراني في الكبير ١١٤٧٢ بدون ذكر الجرح ، ورواه أبو نعيم في الحلية ٣١٧/٣ وقال : غريب لا يحفظ إلا عن عطاء ، وصححه الحاكم وواقفه الذهبي ، ورواه ابن الجارود ١٢٨ من طريق آخر ، وروى الرامهرمزي ٢٩٧ بعضه ، وقد رواه عبد الرزاق ٨٦٦ وفي آخره قال عطاء : فبلغني أن النبي ﷺ قال « اغتسل واترك موضع الجراح » وروى أيضا ٨٧٣ عن زيد بن أبي أنيسة قال : كان برجل جذري ، فأصابته جنابة فأمره فاعتسل فانتثر لحمه فمات ، فقال النبي ﷺ « قتلوه قتلهم الله ، ألم يكن شفاء العمى السؤال ، لو تيمم بالصعيد » ومن هذه الطرق يعلم شهرة القصة ، وأن للحديث أصلا ، وقد تفرد به الأوزاعي عن عطاء ، وصرح في المستدرک بالحديث ، وفيه اختلاف ذكره ابن أبي حاتم في العلل رقم ٧٧ والحافظ في التلخيص رقم ٢٠٠ وغيرهما وقد قال البيهقي : أصح ما في هذا حديث عطاء ، يعني حديث الأوزاعي ، وقوله : فكر . أي أصابه مرض بسبب البرد ، وقد كرر في (س) من قوله في الحديث الأول : إنما يكفيه . إلى قوله في الحديث الثاني فبلغ رسول الله ﷺ . وسقط منها أول الحديث الأول .

(١) في (م) : كما في الطعام .

(٢) من سورة النساء ، آية ٤٣ . والمائدة ، آية ٦ .

(٣) رواه البخاري ٣٢٦١ - ٣٢٦٤ ومسلم ١٤/١٩٥ ، ١٩٨ عن ابن عمر ، وعائشة وأسماء ، وغيرهم .

(٤) في (م) : يكتفي بخشية الضرر ، وزيادة مرض أو تباطؤ براءة .

خشى على نفسه من إصابة الماء مسحاً وغسلاً ، أما إن خشى  
غسلاً لا مسحاً فتلاث روايات ( إحداهن ) - واختارها  
القاضي - فرضه التيمم<sup>(١)</sup> [ كما تقدم ، إذ الواجب الغسل ،  
وقد تعذر عليه ، فوجب الانتقال إلى التيمم ]<sup>(٢)</sup> ، لعجزه عن  
الواجب ، ( والثانية ) فرضه المسح ، لأنه أقرب إلى المعنى  
المأمور به وهو الغسل ( والثالثة ) : يجمع بين التيمم والمسح ،  
فالتيمم للعجز عن الغسل ، والمسح لقدرته على إيصال الماء<sup>(٣)</sup>  
إلى العضو في الجملة .

وكلام الخرقى محتمل للقولين الأولين ، ومحل الروايات [ إذا  
لم يكن ] الجرح نجساً [ أما إن كان نجساً ]<sup>(٤)</sup> فإنه قال في  
التلخيص : لا يمسخ ويتيمم . ثم إن كانت النجاسة معفوا عنها  
ألغيت ، واكتفى بنية الحدث ، وإلا نوى الحدث والنجاسة إن  
شرطنا فيها النية ، وهل يكتفى بتيمم واحد ؟ على وجهين ،  
وفي البلغة احتمال أنه لا يجزئه إلا تيمم واحد ، قال : لتحصل  
الإباحة المنوية<sup>(٥)</sup> .

وقد فهم من كلام الخرقى جواز التيمم للجنب ، وهو قول  
العامة ، لما تقدم من حديث عمار بن ياسر ، وعمرو بن  
العاص ، وصاحب الشجرة ، وأبي ذر<sup>(٦)</sup> .

(١) في (ع) : فرضية التيمم .

(٢) هذا ساقط من (س) .

(٣) في (س) : على اتصال الماء . وفي (م) : عن إيصال الماء .

(٤) السقط من (س) .

(٥) في (س) : المسنونة . وفي (م) : المشروعة .

(٦) يعني حديث عمار لما تمرغ في التراب ، وحديث عمرو بن العاص لما تيمم لأجل البرد .  
وحديث صاحب الشجرة المروي عن جابر وابن عباس ، وحديث أبي ذر الصعيد الطيب ظهور  
المسلم ، الخ وقد تقدم تخريجها في هذا الباب وغيره .

٢٥٢ - وعن عمران بن حصين رضي الله عنه ، قال : رأى رسول الله ﷺ رجلا معتزلا ، لم يصل في القوم ، فقال « يا فلان ما منعك أن تصلي في القوم » ؟ فقال : يا رسول الله أصابتنى جنابة ولا ماء . قال « عليك بالصعيد فإنه يكفيك » متفق عليه<sup>(١)</sup> .

واعلم أن الحكم المتقدم<sup>(٢)</sup> لا يختص بالجنابة ، بل الوضوء كذلك وإنما نص الحرقي على الجنابة لينبه على مذهب الخصم<sup>(٣)</sup> .

( تنبيهان ) : ( أحدهما ) يخير الجنب الجريح ونحوه بين البدأة بالغسل أو بالتيمم ، لوجود سببهما ، وعدم اعتبار الترتيب لطهارته ، وهذا بخلاف<sup>(٤)</sup> الجنب الواجد للماء يكفي بعض بدنه ، فإنه لا يصح تيممه حتى يستعمل ما وجده ، ليتحقق شرط التيمم وهو العدم ، أما الجريح المتوضيء ، فعند عامة الأصحاب يلزمه أن لا ينتقل إلى ما بعده حتى يتيمم للجرح ، نظرا للترتيب ، وأن يغسل الصحيح ، مع التيمم لكل صلاة إن اعتبرت الموالة ، واختار أبو البركات - وإليه ميل أبي محمد - سقوط الترتيب والموالة في ذلك ، دفعا

(١) هذا بعض من حديثه الطويل في قصة نومهم عن الصلاة ، وقصة المزدتين ، وقد سبق أنه عند البخاري ٣٤٤ ومسلم ١٩٠/٥ وغيرهما وقد رواه الطبراني في الكبير ١٣٢/١٨ برقم ٢٧٦ مطولا ثم رواه برقم ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٣٣٢ ، ٣٤٤ ، ٣٧٨ ، ٣٩٩ من عدة طرق .

(٢) في (م) : أن الحكم الأول .

(٣) مذهب الخصم ذكره أبو محمد في المغني ٢٥٨/١ بما نصه : وقال أبو حنيفة ومالك : إن كان أكثر بدنه صحيحا غسله ولا تيمم عليه ، وإن كان أكثره جريحا تيمم ولا غسل عليه ، لأن الجمع بين البديل والمبدل لا يجب كالصيام والإطعام ، وأجاب بأنه ينتقض بالمسح على الخفين مع غسل بقية أعضاء الوضوء ، ويفارق ما قاسوا عليه ، فإنه جمع بين البديل والمبدل في محل واحد ، بخلاف هذا فإن التيمم بدل عما لا يصيبه الماء دون ما أصابه اهـ .

(٤) في (م) : بالغسل والتيمم لوجود سببها ... وهذا الخلاف .

للحرج والمشقة ، مع عدم النص في ذلك<sup>(١)</sup> ، وإذا كان الجرح في أعضاء التيمم أمر التراب عليه . ( الثاني ) القرح بفتح القاف وضمها لغتان<sup>(٢)</sup> بمعنى الجراح وألها ، كالضعف والضعف ، وقد قرئ بهما في قوله سبحانه ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ ﴾<sup>(٣)</sup> وقيل : بالفتح الجراح ، وبالضم ألها ، « والعى » قصور الفهم<sup>(٤)</sup> ، وشفاء هذا المرض بالسؤال عما جهله ليعرف ، والله أعلم .

قال : وإذا تيمم صلى الصلاة التي [ قد ] حضر وقتها ، وصلى به فوائت - إن كانت عليه - والتطوع ، إلى أن يدخل وقت الصلاة الأخرى<sup>(٥)</sup> .

ش : هذا هو المذهب المشهور ، المعمول به - عند الأصحاب - من الروايات . مع أن القاضي في التعليق لم يحك [ به ] نصا ، وإنما قال : أطلق أحمد القول في رواية الجماعة ، أبي طالب ، والروذي ، وأبي داود ، ويوسف بن موسى<sup>(٦)</sup> ، أنه يتيمم لكل صلاة ، ومعناه : لوقت كل صلاة . قال : وقد ذكره

---

(١) هذا البحث مذكور في المغني ٢٦٠/١ ومجموع الفتاوى ٤٦٦/٢١ ، ٤٢٦ وبدائع الفوائد ٣٠/٤ ، ٦٧ والإنصاف ٢٧٢/١ والكشاف ١٩٠/١ والمطالب ١٩٨/١ وحاشية الروض ٣١٠/١ .

(٢) في (ع) : بفتح القاف ، وفتحها وضمها لغتان .

(٣) سورة آل عمران الآية ١٤٠ .

(٤) في (ع) : قصور الفهم .

(٥) سقطت لفظة (قد) من (ع) وفيها : ويصلي به . وفي (م) : إذ كان عليه . وفي (س م) ونسخة المتن : وقت صلاة أخرى .

(٦) يوسف بن موسى هو ابن راشد أبو يعقوب القبطان الكوفي المتوفى سنة ٢٥٣ نقل عن أحمد مسائل ذكر بعضها في الطبقات برقم ٥٥١ وهو من رواية الحديث ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢٣١/٩ وقال : سألت أبي عنه فقال صدوق وقد روى عنه البخاري وأهل السنن ، كما في تهذيب التهذيب وغيره .

الخرقى على هذا . اهـ . ( والثانية ) أنه يصلي به ما لم يحدث ، نص عليها في رواية الفضل ، وبكر بن محمد ، ( والثالثة ) - وهي المشهورة<sup>(١)</sup> في نصه - لا يجمع [ به ]<sup>(٢)</sup> بين فرضين ، وقد تقدمت الإشارة إلى توجيه الخلاف<sup>(٣)</sup> ، وأن أبا الخطاب وغيره بنوا ذلك على<sup>(٤)</sup> أن التيمم هل يرفع الحدث أم لا ؟ وأبا العباس بنى على جواز التيمم قبل الوقت ، وعدم جوازه ، ونزيد هنا بأن المنقول عن الصحابة التيمم لكل صلاة .

٢٥٣ - فعن ابن عمر بإسناد صحيح : يتيمم لكل صلاة ، وإن لم يحدث . وعن الحارث ، عن علي قال : يتيمم لكل صلاة . وعن قتادة أن عمرو بن العاص كان يحدث لكل صلاة تيمما ، وكان قتادة يأخذ به ، رواه ابن المنذر والبيهقي في سننه<sup>(٥)</sup> .

٢٥٤ - وروي أيضا عن ابن عباس أنه قال : لا يصلي بالتيمم إلا صلاة

(١) في (م) : وهي المشهور .

(٢) سقطت الكلمة من (ع) .

(٣) في (م) : إلى توحيد الخلاف .

(٤) في (م) : بنوا على ذلك على .

(٥) هذه الآثار بأسانيدها في السنن الكبرى للبيهقي ٢٢١/١ وسنن الدارقطني ١٨٤/١ وأثر علي وعمرو بن العاص وقتادة عند ابن أبي شيبة في مصنفه ١٦٠/١ وأثر قتادة عن عمرو بن العاص رواه عبد الرزاق ٨٣٣ وروى ابن جرير في التفسير ٩٦٧٤ عن علي وابن عمر والشعبي وقتادة ، ويحيى بن سعيد ، وربيعة وإبراهيم نحو ذلك ، وكذا رواه ابن أبي شيبة ١٦٠/١ عن الشعبي ومكحول وقتادة ، وذكره ابن حزم في المحلى ١٧٨/٢ عن ابن عباس وعلي ، وابن عمر وعمرو بن العاص وضعفها ، وأثر علي فيه حجج بن أرطاة ، والحارث الأعور ، قال البيهقي : الحارث لا يحتج به ، وأثر عمرو بن العاص من رواية قتادة عنه وهو لم يدركه ، وأصح ما في الباب أثر ابن عمر قاله البيهقي ، قال : ولا نعلم له مخالفا من الصحابة . وانظر البحث في المسألة المذكورة في مسائل عبد الله ١٤٠ - ١٤٣ ، ومسائل أبي داود ١٦ ومسائل ابن هانئ ٥١ ، ٥٨ ، ٦٩ ، والإفصاح ٨٧/١ والمحرر ٢٢/١ والكافي ٨٤/١ والمغني ٢٦٢/١ ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣٦٩/٢١ ، ٣٧٤ وبدائع الفوائد ١٢٤/٤ وزاد المعاد ١٠٣/١ والفروع ٢٣٠/١ والمبدع ٢٢٤/١ والإنصاف ٢٩١/١ والكشاف ٢٠٢/١ والمطالب ٢١٤/١ وحاشية الروض ٣٢٩/١ .

واحدة<sup>(١)</sup> ولهذا والله أعلم جاءت غالب نصوص أحمد على<sup>(٢)</sup> ذلك ، تبعا للصحابة .

٢٥٥ - وقد روي [ أيضا ]<sup>(٣)</sup> عن ابن عباس أنه قال : من السنة أن لا يصلي الرجل بالتييم إلا صلاة واحدة ، ثم يتيمم للأخرى ، وهذا أقوى في اشتراط التيمم لكل صلاة ، لكنه من رواية الحسن بن عمارة ، وهو ضعيف<sup>(٤)</sup> .

٢٥٦ - مع أن حربا روى بإسناده عن ابن عباس أنه قال : التيمم بمنزلة الوضوء ، يصلي به الصلوات كلها ما لم يحدث<sup>(٥)</sup> وبالجمل لا تفريع على الرواية الوسطى ، أما على الثالثة فيستبيح إذا تيمم لصلاة [ الفرض ] الطواف ، ومس المصحف ، واللبث في المسجد إن كان جنبا ، والوطء إن كانت حائضا ، وذكر ابن عقيل أن الوطء يحتاج إلى تيمم ، والتنفل قبل الصلاة وبعدها ، [ على ] مختار القاضي وغيره ، وظاهر كلام أحمد

(١) رواه عبد الرزاق ٨٣١ والدارقطني ١٨٥/١ والبيهقي ٢٢٢/١ والطبراني ١١٠٥٠ وفي إسناده عبد الرزاق رجل مهم ، وفي إسناده الآخرين الحسن بن عمارة وهو ضعيف ورواه الخطيب في الموضح ٢٦/٢ عن الحسن بن عمارة عن إبراهيم قوله .

(٢) في (م) : جاءت نصوص أحمد غالبا على . الخ .

(٣) الزيادة عن (م) .

(٤) هو في سنن البيهقي ٢٢١/١ من طريق الدارقطني ، وفي سنن الدارقطني ١٨٥/١ من طريق عبد الرزاق ، وفي مصنف عبد الرزاق ٨٣٠ عن الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس ، وتكلم الدارقطني ثم البيهقي على الحسن بن عمارة ، وذكره هو والأثر قبله ابن حزم في المحلى ١٧٨/٢ ثم قال : أما الرواية عن ابن عباس فساقطة ، لأنها من طريق الحسن بن عمارة وهو هالك ، وعن رجل لم يسم ، وانظر الكلام على الحسن مستوفى في الميزان للذهبي حرف الحاء ، وقد رجح ضعفه ، وذكره مسلم في مقدمة صحيحه ١١١/١ ونقل عن شعبة رمية بالكذب .

(٥) لم أجد مستندا عن ابن عباس ، وقد أشار إليه ابن حزم في المحلى ١٧٩/٢ بقوله : وأيضا فقد روي نحو قولنا عن ابن عباس أيضا - كذا قال ولم يسق لفظه ، وقد روى عبد الرزاق ٨٣٤ عن الزهري قال : التيمم بمنزلة الماء . يصلي به ما لم يحدث . وعن الحسن وابن المسيب قالا : يتيمم وتحزته الصلوات كلها ما لم يحدث ، وهو بمنزلة الماء . وروى أبو يوسف في الآثار ٨٣ نحوه عن إبراهيم النخعي ، وكذا رواه ابن أبي شيبة ١٦٠/١ عن الحسن وعطاء وإبراهيم .

في رواية علي بن سعيد : أنه لا يستبيح إلا السنة الراتبية قبل<sup>(١)</sup> ، وحكى أبو الخطاب وجها في الانتصار : أن كل نافلة تحتاج إلى تيمم ، لظاهر قول الصحابة المتقدم ، وهو ظاهر نصوص أحمد السابقة ، وقد روى البرزاطي عنه فيما وجد بخط ابن بطة : رجل تيمم في السفر ، وصلى على جنازة ، ثم جيء بأخرى فصلى عليها بذلك التيمم ؟ فقال : إن جيء بالأخرى حين سلم من الأولى صلى عليها بذلك التيمم ، وإن كان بينها مقدار ما يمكنه التيمم لم يصل على الأخرى حتى يعيد التيمم<sup>(٢)</sup> . قال القاضي : وهذا يحتمل وجهين ( أحدهما ) أن وقت الأولى إلى تمام فعلها ، فإذا جاء بعد ذلك فقد خرج الوقت ، ( والثاني ) [ أن الثانية ]<sup>(٣)</sup> إذا جاءت عقب الأولى لحقت المسبقة في التيمم ، لتفاوت الزمن ، بخلاف ما إذا تراخت . قلت : وهذا من القاضي يقتضي أن وقت صلاة الجنازة يخرج بفعلها ، وقوة كلام الإمام يقتضي أنه لا يصلي بتيمم واحد نافلتين ، لأنه أطلق ، مع أن من الجائز أن صلاة الجنازة نافلة في حقه اهـ . وعلى المذهب : يصلي الصلاة التي تيمم لها ، وما عليه من مندورة وفائتة ، ويجمع بين الصلاتين ،

(١) ذكرت هذه المسألة في مسائل أبي داود ٥٧ والهداية ٢٠/١ والمذهب الأحمد ١٠ والمعني ٢٥٢/١ ، ٢٦٤ وغيرها .

(٢) تقدم ذكر البرزاطي ، أما ابن بطة فهو أبو عبد الله ، عبيد الله بن محمد بن محمد بن محمد ابن حمدان العكبري ، الإمام الكبير ، الحافظ الفقيه الحنبلي ، صاحب كتاب الشرح ، والإبانة على أصول السنة والديانة ، وكتاب السنن ، والمناسك وغيرها ، مات سنة ٣٨٧هـ كما في الطبقات رقم ٦٢٢ وتاريخ بغداد رقم ٥٥٣٦ لكن الخطيب طعن فيه وضعفه ، وقد انتصر له ابن الجوزي كما في البداية والنهاية ٣٢١/١ وانظر البحث في مسائل عبد الله ١٤٤ ، ١٤٥ والفروع ٢٢٩/١ وحاشية الروض ٣٢٩/١ .

(٣) السقط من (ع) .

ويتطوع ، ويصلي على الجنازة<sup>(١)</sup> ، إلى أن يدخل وقت التي تليها فيبطل ، وهل يبطل الفجر بخروج وقتها ، أو بدخول<sup>(٢)</sup> [ وقت ] التي تليها ؟ فيه وجهان ، ظاهر كلام الخرقى الثاني<sup>(٣)</sup> ، وقال أبو محمد في المغني : [ إن ] المذهب الأول ، وحمل كلام الخرقى عليه<sup>(٤)</sup> ، وظاهر كلامه نفي الخلاف ، ولو كان تيمم<sup>(٥)</sup> في غير وقت صلاة ، كالتيمم بعد طلوع الشمس يبطل بزوال الشمس ، ولو نوى الجمع بين الصلاتين في وقت الثانية من يباح له ، فتيمم في وقت الأولى لها ، أو لفائتة ، لم يبطل تيممه بدخول وقت الثانية ، لأن الوقتين قد صارا للصلاتين وقتا واحدا<sup>(٦)</sup> .

( تنبيهان ) : ( أحدهما ) ظاهر كلام الأصحاب أن التيمم يبطل بخروج الوقت ، ولو كان في صلاة ، وصرح به في المغني ، وعن ابن عقيل : لا يبطل وإن كان الوقت شرطا ، كما قلنا في الجمعة ، وخرجه السامري على روايتي وجود الماء في الصلاة<sup>(٧)</sup> ( الثاني ) إذا خرج الوقت ولم يصل الحاضرة التي تيمم لها ، فعند أبي البركات<sup>(٨)</sup> : له قضاؤها ، وقضاء

(١) في (م) : الصلاة الذي تيممها ... ويصلي على الجنازة .

(٢) في (م) : وهل يبطل للفجر . وفي (ع) : أي بدخول .

(٣) في (م) : الأول .

(٤) انظر كلام أبي محمد في المغني ٢٧٠/١ .

(٥) في (م س) : ولو كان تيممه .

(٦) في (م) : كوقت واحد .

(٧) انظر هذه المسألة في مسائل عبد الله ١٤٠ - ١٤٣ ومسائل أبي داود ١٦ ومسائل ابن هانئ

٥١/١ والهداية ٢٠/١ والكافي ٨٧/١ والمقنع ٧٤/١ والمغني ٢٧٢/١ ومجموع الفتاوى ٣٥٤/٢١ ،

٤٢٧ والفروع ٢٢٨/١ والمدع ٢٢٥/١ والإنصاف ٢٩٤/١ ، ٢٩٨ وشرح المنتهى ٩٤/١

وكشاف القناع ١٩٠/١ ، ٢٠٢ ومطالب أولي النهى ٢١٤/١ وحاشية الروض ٣٢٩/١ .

(٨) في (م) : أبو البركات .

النوافل ، والفوائت ، ومس المصحف ، والطواف ، لاستباحة ذلك ، وعند الأصحاب ليس له ذلك ، وكذا لو تيمم<sup>(١)</sup> لناقلة قبل الزوال ، جاز فعلها [ عنده دونهم ، وعكس هذا لو تيمم لحاضرة ، ثم نذر صلاة ، لم يجوز عنده فعلها ] [ بذلك ] ، لعدم سبق وجوبها ، وظاهر قول الأصحاب الجواز<sup>(٢)</sup> ، وملخص الأمر أن الأصحاب أناطوا الحكم بالوقت ، وأبا البركات بما استباحه<sup>(٣)</sup> .

ومما خالف فيه الأصحاب<sup>(٤)</sup> أيضا [ لو ] تيمم الجنب لقراءة ، أو لبث في مسجد ، أو الحائض لوطء ، أو استباحوا ذلك بالتيمم لصلاة ، لم يبطل تيممهم<sup>(٥)</sup> بدخول وقت الصلاة عنده ، وعندهم يبطل ، وأبطله أبو البركات بأن وقت الصلاة لا تعلق له بذلك<sup>(٦)</sup> والله أعلم .

قال : وإذا خاف العطش حبس الماء وتيمم وصلى ، ولا إعادة عليه .

٢٥٧ - ش : لما روي عن علي رضي الله عنه في الرجل يكون في السفر ، فتصيبه الجنابة ، ومعه الماء القليل ، يخاف أن يعطش ،

---

(١) في (م) : وكذلك تيمم . وما بين المعرفين بعده ليس في (س) .  
(٢) انظر البحث في المحرر ٢٢/١ والمقنع ٧٣/١ ومجموع الفتاوى ٤٥٩/٢١ ، ٤٧٣ والفروع ٢٢٥/١ والمبدع ٢٢٣/١ وشرح المنتهى ٩٣/١ وكشاف القناع ٢٠٣/١ .  
(٣) في (م) : بما المباحة .  
(٤) في (م) : خالف الأصحاب فيه .  
(٥) في (س ع) : لم يبطل تيممه .  
(٦) انظر المسألة في الإفصاح ٨٨/١ والكافي ٨٠/١ والمغني ٢٥٣/١ ومجموع الفتاوى ٣٧٧/٢١ ، ٤٣٦ والفروع ٢٢٧/١ والإنصاف ٢٩١/١ والكشاف ٢٠١/١ والمطالب ٢١٤/١ .

قال : يتيمم ولا يغتسل . رواه الدارقطني ، وروى البيهقي  
أيضا عنه نحوه<sup>(١)</sup> .

٢٥٨ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إذا كنت مسافرا وأنت  
جنب أو محدث ، فخفت إن توضأت تموت من العطش ، فلا  
توضأ ، واحبس لنفسك . رواه البيهقي في سننه<sup>(٢)</sup> وقال  
أحمد : عدة من أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يتيممون  
ويحبسون الماء لشفاهم<sup>(٣)</sup> ولأنه يخشى الضرر على النفس ،  
فأشبهه المريض بل أولى ، وحكم خشية العطش على رفيقه<sup>(٤)</sup>  
أو بهيمة محترمة له أو لرفيقه ، حتى كلب صيد - لا خنزير  
ونحوه - حكم خشية العطش على نفسه .

( تنبيه ) : هل دفع الماء إلى عطشان يخشى تلفه واجب أو

(١) هو في السنن الكبرى للبيهقي ٢٣٤/١ ولم أعثر عليه في سنن الدارقطني ، وقد رواه ابن أبي  
شيبه ١٠٥/١ عن علي قال : إذا أجنب الرجل في أرض فلاة ، ومعه ماء يسير فليؤثر نفسه بالماء  
وليتيمم . وروى عبد الرزاق ٨٩٦ نحوه عن عطاء والحسن وقتادة ، والضحاك بن مزاحم ، ورواه  
ابن أبي شيبه ١٠٥/١ عن طاوس وعطاء ، وقال البيهقي بعد أثر علي : ورويناه عن الحسن البصري ،  
وعطاء ومجاهد ، وطاوس وغيرهم .

(٢) هو في سننه الكبرى ٢٣٤/١ ورواه أيضا ابن أبي شيبه ١٠٥/١ بنحوه .

(٣) في مسائل أبي داود ١٦ : سمعت أحمد قيل له : الجنب معه من الماء ما يخاف من العطش ؟  
قال : يتيمم . وفي مسائل ابن هانئ ١١/١ : سألت عن رجل أصابته جنابة وهو في السفر ، ومعه  
ماء مقدار ما يتوضأ به ، أيتيمم أحب إليك ، أو يتوضأ به ويتيمم ؟ قال : يتوضأ به ويتيمم .  
قلت له : فإن كان ماء مقدار ما يشرب وحضرت الصلاة ، أيتوضأ به أو يشربه ؟ قال : إذا  
خاف على نفسه إن هو توضأ به عطش فيشربه ويتيمم . وقال ١٣/١ : وقيل له : الرجل معه  
إداوة من ماء لوضوئه ، فبرى قوما عطاشا ، أحب إليك أن يسقيهم ويتيمم أو يتوضأ ؟ قال :  
يسقيهم ، ثم ذكر عدة من أصحاب النبي ﷺ أنهم تيمموا وحبسوا الماء لمقياهم . وروى ابن  
أبي شيبه ٩٧/١ عن معاوية بن قررة قال : قدم على رسول الله ﷺ نفر من بني قشير ، فقالوا :  
يا رسول الله إنا نعزب عن الماء ومعنا أهلونا ، وليس معنا من الماء إلا لشفاهنا ؟ قال « نعم وإن  
كان ذلك سنة أو سنتين » هكذا رواه مرسلا ، ولم أجده لغيره ، ولم أعثر على تسمية أحد من  
أولئك الصحابة الذين أشار إليهم الإمام أحمد رحمه الله في هذا الكلام .

(٤) في (ع) : وحكم حبسه للعطش على رفيقه . وفي (م) : على رفقته .

مستحب؟ على وجهين، هذا نقل أبي محمد، وصاحب التلخيص، وفي الغاية - وهو أصوب - هل حبس الماء لعطش الغير<sup>(١)</sup> المتوقع واجب أو مستحب؟ على وجهين، ويقرب من النقل الأول: إذا مات من له ماء، ورفقته عطاش، فهل ييمموه ويفرموا<sup>(٢)</sup> الثمن للورثة، أو يكون الميت أولى به؟ قال أبو بكر في التنبيه: على قولين، أظهرهما الأول، والله أعلم.

قال: وإذا نسي الجنابة، وتيمم للحدث لم يجزئه. ش: وكذلك بالعكس<sup>(٣)</sup>، لقول النبي ﷺ «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»<sup>(٤)</sup> وكطهارة الماء بل أولى، لأن ثم رافع، وهذا مبيح على الأشهر، ومفهوم كلامه أنه لو نواها أجزاء، وهو كذلك لما تقدم، وإذا أحدث إذا بطل تيممه عن الحدث دون الجنابة، والله أعلم.

قال: وإذا وجد التيمم الماء وهو في الصلاة خرج فتوضأ، أو اغتسل إن كان جنباً، واستقبل الصلاة.

ش: إذا وجد التيمم الماء وهو في الصلاة فإنه يلزمه الخروج منها، على المشهور المعمول عليه في المذهب، لقوله ﷺ لأبي ذر «إن الصعيد الطيب وضوء المسلم - وفي رواية ظهور المسلم - عشر سنين، ما لم يجد الماء، فإذا وجد الماء فليمسسه

(١) في (م): لغير العطش.

(٢) هكذا في نسخ الشرح بحذف النون في الفعلين، مع أنه لم يدخل عليهما ناصب ولا جازم. وانظر البحث في الهداية ٢٠/١ والإفصاح ٨٩/١ والمحرر ٢٢/١ والكافي ٨٢/١ والمغني ٢٦٥/١ ومجموع الفتاوى ٣٩٨/٢١، ٤٤٠، والفروع ٢١٠/١ وشرح المنتهى ٨٦/١ والكشاف ١٨٦/١.

(٣) في (م): وكذا العكس.

(٤) هو حديث عمر المتفق عليه، وتقدم مرارا، وفي (س ع): وإنما لامرئ، وهي رواية في الحديث.

بشرته»<sup>(١)</sup> فجعل طهوريته مقيدة بعدم وجدان الماء ، فإذا وجد الماء فليس بوضوء ولا طهور ، ولذلك أوجب عليه استعمال الماء إذا قدر [ عليه ] ، ولأن تيممه قد بطل ، بدليل أنه لو لم يفرغ من الصلاة حتى عدم الماء لم يجوز له التنفل<sup>(٢)</sup> حتى يجدد التيمم ، صرح به ابن عقيل وغيره ، وكذا لو كان في نافلة ، ولم ينو عددا ، لم يزد على ركعتين ، بل ولا على ركعة إن صح التطوع بها ، وأبو محمد يختار عدم البطلان إن لم يقل يبطلان الصلاة برؤية الماء ، وإذا له التنفل بعد ، إن عدم الماء قبل كمال الصلاة ، ولأنه معنى يبطل به التيمم خارج الصلاة ، وكذلك فيها ، كانقطاع دم الاستحاضة .

وعن أحمد [ رحمه الله ] رواية أخرى نص عليها في رواية الميموني وغيره : أنه يمضي فيها ، حذارا من بطلان العمل المنهي عن إبطاله<sup>(٣)</sup> ، واستدل بعضهم بعموم « لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا »<sup>(٤)</sup> وليس بشيء ، لأن معنى الحديث إذا خيل إليه<sup>(٥)</sup> بشيء فلا ينصرف حتى يسمع صوتا ، أو يجد ريحا ، فليس في الحديث تعرض لغير التخيل ،

(١) تقدم حديث أبي ذر في أول الكتاب ، وتكرر بعد ذلك .

(٢) في (م) : لم يجوز له التيمم .

(٣) انظر مسائل ابن هانيء فقرة ٦٣ ، ٦٨ والهداية ٢٠/١ والإفصاح ٩٠/١ والمحرر ٢٢/١ والمذهب ١٠ والكافي ٨٦/١ والمقنع ٧٤/١ والمغني ٢٦٨/١ ومجموع الفتاوى ٣٥٤/٢١ وبدائع الفوائد ٢٨/٤ والمبدع ٢٢٦/١ وشرح المنتهى ٩٤/١ والمطالب ٢١٨/١ وحاشية الروض ٣٣١/١ والميموني هو عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران ، أبو الحسن الرقي ، كان جليل القدر ، فقيه البدن ، وكان أحمد يكرمه ويفعل معه ما لا يفعله مع غيره ، وعنده مسائل عن أحمد تقع في ستة عشر جزءا ، ولد سنة ١٨١ ذكره أبو الحسين في الطبقات برقم ٢٨٢ ولم يؤرخ وفاته ، وذكر أن عمره يوم مات دون المائة ، وذكره الحافظ في التهذيب وأنه مات سنة ٢٨٤ هـ .

(٤) تقدم هذا الحديث في أول التواضع برقم ١٣٧ .

(٥) في (م) : خيل عليه .

وقد رجع أحمد عن هذه الرواية في رواية المروزي ، فقال : كنت أقول يمضي في صلاته ، ثم تدبرت ، فإذا أكثر الأحاديث على أنه يخرج ويتوضأ<sup>(١)</sup> . ومن ثم أسقطها ابن أبي [موسى] ، وطائفة من الأصحاب ، ولم يعتبر ذلك ابن حامد ، وطائفة معه ، بل أثبتوها رواية ، وكذلك القولان في كل رواية علم رجوع الإمام عنها<sup>(٢)</sup> . اهـ ( فعلى رواية الميموني ) : هل الخروج أفضل ، للخروج من الخلاف - وهو رأي أبي جعفر - أو يمتنع الخروج - وهو ظاهر كلام الإمام - لقوله سبحانه ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ؟ على قولين ( وعلى المذهب ) يخرج ويتطهر ، ويستأنف الصلاة كما قال الخرقى ، ونص عليه أحمد ، وخروج القاضي<sup>(٤)</sup> وطائفة من الأصحاب ، منهم المجد في المحرر - البناء من<sup>(٥)</sup> رواية البناء في من سبقه الحدث ، وأنى ذلك أبو محمد<sup>(٦)</sup> ، وأبو البركات في الشرح ، [ مفرقين ] بأن بوجود الماء<sup>(٧)</sup> ظهر حكم الحدث السابق على الصلاة ، قبل كمال المقصود بالتييم<sup>(٨)</sup> ، فصار كافتتاح الصلاة مع الحدث ، بخلاف من سبقه الحدث في الصلاة ، فإنه لم يتقدم ذلك حدث .

(١) المروزي هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز ، أبو بكر من قدماء أصحاب أحمد ، لورعه وفضله كان أحمد يأنس به ، ويتوسط إليه ، مات سنة ٢٧٥ كما في طبقات الخنابلة رقم ٥٠ وتاريخ بغداد رقم ٢٣١٨ وهذا الكلام ذكره في المغني ٢٧٠/١ والشرح الكبير ١٧٧/١ وغيرهما .

(٢) في (م) : علم رجوعه .

(٣) سورة محمد ، آية ٢٣ .

(٤) في (م) : وخروج القاضي .

(٥) نص كلام أبي البركات في المحرر ٢٢/١ : ومن وجد الماء في صلاته خرج فتطهر وابتدأها ، وقيل عنه : يمضي فيها ، ويتخرج أن يتطهر ويبنى . اهـ ولم يذكر قياسه على من سبقه الحدث .

(٦) في (م) : أبا محمد .

(٧) في (س م) : بأن وجود الماء .

(٨) قال أبو محمد في المغني ٢٧٠/١ : إن ما مضى من الصلاة انبنى على طهارة ضعيفة ههنا ، فلم يكن له البناء عليه كطهارة المستحاضة ، بخلاف من سبقه الحدث . اهـ وأبو البركات هو المجد بن تيمية صاحب =

وقول الخرقى : وهو في الصلاة . يحترز به عما إذا وجد الماء بعد الصلاة ، فإن صلاته ماضية ، وإن أصابه في الوقت ، وقد نص على ذلك فيما تقدم ، نعم : هل تستحب له الإعادة والحال هذه ؟ فيه وجهان ، وفيه تنبيه على ما إذا وجدته قبل الدخول في الصلاة ، فإن تيممه يبطل بلا ريب ، لحديث أبي ذر المتقدم ، حتى لو وجدته ثم عدم من ساعته ، فإنه يلزمه استئناف التيمم .

وقول الخرقى : إذا وجد الماء . ظاهره أنه لا بد من وجود حقيقة الماء ، وهو كذلك ، فلو وجد ركبا [ وغلب على ظنه وجود الماء فيه لم يبطل تيممه ، نعم إن تيقن وجود الماء فيه بطل ، وهذا بخلاف ما لو كان خارج الصلاة ، فإنه إذا وجد ركبا ]<sup>(١)</sup> أو نحوه مما يظن معه وجود الماء ، فإن تيممه [ يبطل على الصحيح ] .

وهذا كله إذا كان تيممه لعدم الماء ، وهو آمن [ من ] العطش ، أما إن كان لمرض ونحوه ، أو كان عطشاناً ، فإن تيممه ]<sup>(٢)</sup> لا يبطل بوجوده ولو داخل الصلاة ، والله أعلم .

قال : وإذا شد الكسير الجبائر ، وكان طاهراً ، ولم يعد بها موضع الكسر ، مسح عليها كلما أحدث ، إلى أن يجلفها .

ش : جواز المسح على الجبيرة إجماع في الجملة ، وقد دل عليه حديث صاحب الشجة<sup>(٣)</sup> .

---

= المحرر ، له شرح كبير على الهداية لأبي الخطاب اسمه منتهى الغاية ، وهو مفقود ، ولعله فيه خالف ما ذكره في المحرر من اختيار البناء على ما مضى .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (س) .

(٢) سقط أيضاً ما بين المعقوفين من (س) .

(٣) في (س) : وقد دل حديث صاحب الشجة . وفي (م) : وقد دل عليه صاحب الشجة .

٢٥٩ - وروى البيهقي في سننه ، وأحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم ، بإسناديهما عن ابن عمر ، أنه كان يقول : من كان به جرح معصوب عليه ، توضأ ومسح على العصابة ، ويغسل ما حول العصابة ، وإن لم يكن عليه عصابة مسح ما حوله<sup>(١)</sup> .

٢٦٠ - وقد روي المسح على الجبائر عن علي ، وابن عمر عن النبي ﷺ ، لكن بأسانيد ضعاف<sup>(٢)</sup> .

٢٦١ - ومن ثم قال الشافعي رحمه الله : روي حديث عن علي أنه انكسر إحدى زندي يديه ، فأمره النبي ﷺ أن يمسح على الجبائر<sup>(٣)</sup> ولو عرفت إسناده بالصحة قلت به . اهـ<sup>(٤)</sup> .

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٢٨/١ دون قوله : وإن لم يكن الخ ، وروى أيضا ابن أبي شيبة في المصنف ١٣٦/١ عنه قال : من كان به جرح معصوب ، فخشى عليه العنت ، فليمسح ما حوله ولا يغسله ، ولم أجده في مسند أحمد ، ولا في مسائل إسحاق بن إبراهيم بن هانئ ، والظاهر أن إسحاق المذكور هو البغوي ، وله مسائل عن أحمد ، ولم أقف عليها ووقع في (م) : أحمد وإسحاق وفي (ع م) : ومسح على العصاب وإن لم يكن عليه عصاب .

(٢) رواه البيهقي ٢٢٨/١ عنهما مرفوعا ، ورواه الدارقطني ٢٠٥/١ عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يمسح على الجبائر ، وقال : لا يصح مرفوعا . وأبو عمارة ضعيف ، وهو محمد بن أحمد بن المهدي ، ورواه أيضا ابن الجوزي في العلل المتناهية رقم ٥٩٥ ونقل قول الدارقطني ، وقد روى ابن أبي شيبة ١٣٥/١ عن الحسن وعطاء وطاوس وأبي العالية وأبي مجلز وعبيد بن عمير وسويد ابن غفلة وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي ، ومجاهد أنهم مسحوا على الجبائر ، وأفتوا بجواز ذلك عند الحاجة .

(٣) هذا الحديث رواه ابن ماجه ٦٥٧ وعبد الرزاق ٦٢٣ والدارقطني ٢٢٦/١ والبيهقي ٢٢٨/١ وابن عدي ١٧٨٦ عن عمرو بن خالد الواسطي ، عن زيد بن علي بن الحسين ، عن أبيه عن جده عن علي رضي الله عنه ، وذكره ابن حاتم في العلل برقم ١٠٢ ونقل عن أبيه قال : هذا حديث باطل لا أصل له ، وعمرو متروك الحديث ، وقال الدارقطني : عمرو بن خالد الواسطي متروك ، وقال البيهقي : عمرو بن خالد معروف بوضع الحديث ، كذبه أحمد ويحيى بن معين ، وغيرهما من أئمة الحديث ، ونسبه وكيع إلى وضع الحديث ، قال : وكان في جوارنا فلما فطن له تحول إلى واسط ، وتابعه على ذلك عمر بن موسى بن وجيه ، فرواه عن زيد بن علي مثله ، وعمر بن موسى متروك ، منسوب إلى الوضع ، وهو قد سرقه من عمرو بن خالد ، قاله الإمام أحمد كما في التعليق المغني ٢٢٧/١ وقد دافع السياغي الزيدي في شرح الروض النضير ٨٨/١ ، ٤٤٥ عن عمرو بن خالد ، وبالغ في توثيقه ، ورد على الأئمة في تجريجه ، والعلماء الذين عاصروه ورأوه أعلم بحاله .

(٤) نقل هذا الكلام البيهقي ٢٢٨/١ عن الشافعي هكذا ، وقال الحافظ في التلخيص ١٩٩ : وقال =

وظاهر كلام الخرقى وجوب المسح عليها ، وهو كذلك ،  
 [ لما تقدم ، وظهره أيضا أنه لا إعادة عليه مع المسح ، وهو  
 كذلك ]<sup>(١)</sup> لظاهر ما تقدم ، ولأنها طهارة عذر ، فأسقطت  
 الفرض ، كطهارة المستحاضة والتيمم ، وقد حكى ابن أبي  
 موسى ، وابن عبدوس ، وغيرهما رواية بوجود الإعادة ،  
 لكنهم بنوها على ما إذا لم يتطهر لها ، وقلنا بالاشتراط ، والذي  
 يظهر لي عند التحقيق أن هذا ليس بخلاف كما سيأتي .

وظاهر كلامه [أيضا]<sup>(٢)</sup> الاجتزاء بالمسح ، وهو المشهور  
 المقطوع به من الروايتين ، لظاهر ما تقدم عن ابن عمر ، ولأنه  
 مسح على حائل ، فأجزأ من غير تيمم ، كمسح الخف بل  
 أولى ، إذ صاحب الضرورة أحق بالتخفيف ، ( والثانية ) :  
 لا بد من التيمم مع المسح ، لظاهر حديث صاحب الشجرة ،  
 وقد تقدم تضعيفه ، مع أنه يحتمل أن الواو فيه بمعنى « أو »  
 أي : إنما يكفيه أن يتيمم ، أو يعصب على جرحه خرقة ثم  
 يمسح عليها . ويحتمل أن [ التيمم في ] الحديث لشدة العصابة  
 على طهارة<sup>(٣)</sup> ، واقتصر الشارع على ذكر التيمم ، نظر لحال

= الشافعي في الأم والمختصر : لو عرفت إسناده بالصحة لقلت به ، وهذا مما استخبر الله فيه . اهـ  
 ونص كلام الشافعي في الأم ٣٨/١ : وقد روي حديث عن علي رضي الله عنه ، أنه انكسر إحدى  
 زندي يديه ، فأمره النبي ﷺ أن يمسح بالماء على الجائر ، ولو عرفت إسناده بالصحة لقلت به .  
 اهـ وذكره المزني في المختصر بهامش الأم ٣٥/١ بقوله : وإن صح حديث علي رضي الله عنه أنه  
 انكسر إحدى زنديه فأمره النبي ﷺ أن يمسح على الجائر لقلت به ، وهذا مما استخبر الله فيه . اهـ .  
 (١) هذا ساقط من (ع) وليس في (س) : وهو كذلك . والمراد بما تقدم حديث صاحب الشجرة  
 وغيره .

(٢) سقطت اللفظة من (س) .

(٣) هكذا في نسخ الشرح ، والصواب : على غير طهارة . أي متى شدها وهو محدث تيمم ومسح  
 عليها ، جبرا لنقص الطهارة ، وانظر الهداية ٢١/١ والكافي ٥٠/١ والمغني ٢٧٩/١ ومجموع الفتاوى  
 ٢١٦/٢١ ، ١٧٨ ، ٤٥٣ ، ٤٦٧ والفروع ٢١٨/١ ، والإنصاف ٢٧١/١ والكشاف ١٢٨/١  
 والمطالب ١٣٧/١ والحاشية ٣١٠/١ .

الشاج ، لكن يلزم من هذا الاكتفاء بطهارة التيمم<sup>(١)</sup> في شد الجبيرة ونحوها ، والأصحاب على عدم الاكتفاء بذلك ، بناء منهم على أن التيمم لا يرفع الحدث ، فعلى هذه [ الرواية ] لا يمسح الجبيرة بالتراب ، فلو استوعبت محل التيمم سقط . اهـ .

واشترط الحرقى رحمه الله لجواز المسح على الجبيرة شرطين ( أحدهما ) أن يشدها<sup>(٢)</sup> وهو طاهر ، وهو إحدى الروايتين ، واختيار القاضي في روايته ، والشريف ، وأبي الخطاب في خلافهما ، وابن عبدوس ، وابن البنا ، لأنه مسح على حائل ، فاشترط له تقدم الطهارة كالخف ، ودليل الأصل الإجماع والنص كما سيأتي ، ( والثانية ) لا تعتبر الطهارة لها قبل الشد بحال ، اختارها الخلال<sup>(٣)</sup> وصاحبه ، وابن عقيل في التذكرة ، وصاحب التلخيص فيه ، وإليها ميل الشيخين<sup>(٤)</sup> ، لما تقدم عن ابن عمر ، وبه احتج أحمد ، ولأن الجبيرة بمنزلة العضو ، بدليل دخولها في الطهارتين ، وعدم توقيتها ، فهو كجلدة انكشطت ، والتحمت على حدث ، وتفارق الخف ، إذ الكسر يقع بغتة ، ويبادر إلى إصلاحه في الحال عادة ، فلو اشترطت الطهارة والحال هذه لأفضى إلى حرج ومشقة ، وهما منفيان شرعا ( فعلى الأولى ) حكمها حكم الخف<sup>(٥)</sup> في الطهارة ،

(١) في (م) : بظاهر التيمم .

(٢) في (ع) : أنشدها .

(٣) في (م) : اختيار الخلال .

(٤) بحث اشتراط الطهارة للجبيرة قبل شدتها في الكافي ٥٠/١ والمقنع ٤٤/١ والمغني ٢٧٨/١ ومجموع الفتاوى ١٧٦/٢١ ، ٤٦٧ والفروع ١٦٦/١ والمبدع ١٤٠/١ ، والإنصاف ١٧٤/١ وشرح المنتهى ٦٠/١ والكشاف ١٢٨/١ والمطالب ١٣٧/١ والحاشية ٢٢٩/١ ووقع في (م) : وإليها ميل الشيخان .

(٥) في (م) : حكم الخفين .

فلو غسل موضعها ، ثم شدها ، ثم كمل طهارته ، لم يجوز له المسح ، على المذهب من اشتراط كمال الطهارة ، ولو شد على غير طهارة خلع ما لم يضر به ، ومع خوف الضرر يتيمم لها كالجرح ، وقيل : ويمسحها أيضا ليخرج من الخلاف ، فإن ترك الخلع مع أمن الضرر ، أو التيمم مع الضرر أعاد ، وعلى هذا يحمل ما حكاه ابن أبي موسى وغيره من الإعادة إذا اشترطنا الطهارة .

( الشرط الثاني ) أن لا يعدو بها<sup>(١)</sup> موضع الكسر ، أي لا يتجاوز بها [ موضع ] ذلك ، ومراده - والله أعلم - تجاوزا لم تجر العادة به ، فإن الجيرة إنما توضع على طرفي الصحيح ، لينجبر الكسر<sup>(٢)</sup> ، وفي معنى ذلك ما جرت العادة به من التجاوز لجرح ، أو ورم ، أو رجاء براء ، أو سرعته ، وإذا لم يجد إلا عظما كبيرا ، أو لم يجد ما يصغره به ، ونحو ذلك ، أما إن تجاوز من غير حاجة ولا ضرورة ، فهذا الذي يحمل عليه كلام الخري ، ومقتضى كلامه أنه لا يجوز له المسح والحال هذه ، وهو كذلك في الجملة ، وبيانه بأنه إن لم يخف الضرر إذا لزمه النزاع ، وإلا يكون تاركا لغسل ما أمر بغسله من غير ضرر ، وفي كلام أبي محمد عن الخلال<sup>(٣)</sup> ما يقتضي عدم اللزوم وليس بشيء ، وإن خاف التلف بالنزاع سقط عنه بلا ريب ، وكذلك إن خاف الضرر<sup>(٤)</sup> على المذهب ،

(١) في (م) : أم لا يعدها .

(٢) في (م) : ليجير الكسر .

(٣) نقل أبو محمد في المغني ٢٧٧/١ عن الخلال قال : كأن أبا عبد الله استحب أن يتوق أن يسط الشد على الجرح بما يجاوزه ، ثم سهل في مسألة الميموني والمروذي ، لأن هذا مما لا ينضبط وهو شديد جدا . الخ ووقع في (ع) : عن الخلاف .

(٤) في (م) : إن خاف الضرورة .

وخرج<sup>(١)</sup> من قول أبي بكر فيمن جبر كسره بعظم نجس عدم السقوط .

وحيث سقط النزاع مسح قدر الحاجة ، وتيمم للزائد<sup>(٢)</sup> ، ولم يجزئه مسحه على المشهور من الوجهين ، اختاره القاضي وابن عقيل ، وأبو محمد وغيرهم ، لعدم الحاجة إلى الزائد<sup>(٣)</sup> ( والوجه الثاني ) : يجزئه المسح على الزائد ، اختاره الخلال وأبو البركات<sup>(٤)</sup> ، لأنه قد صارت ضرورة<sup>(٥)</sup> إلى المسح عليه ، أشبه موضع الكسر ، ولأن المجاوزة إنما تقع<sup>(٦)</sup> غالباً لسهوه أو غفلة ، أو دهشة فمنع الرخصة مع ذلك<sup>(٧)</sup> ، ومع الخوف من النزاع فيه حرج ومشقة ، وتعهد ذلك نادر ، فلا يفرد بحكم ، ( وفي المذهب قول ثالث ) : يجمع في الزائد بين<sup>(٨)</sup> المسح والتيمم .

وقول الخري : شد الكسير الجبائر . ذكره على سبيل المثال ، إذ لا فرق بين الكسر والجرح في موضع الجبيرة<sup>(٩)</sup> ، نص عليه أحمد ، وقصة صاحب الشجة كانت في الجرح ، وفي معنى ذلك لو وضع على جرحه دواء وخاف من نزعه ، فإنه يمسح عليه ، وكذا لو ألقم إصبعه مرارة .

(١) في (س) : ويخرج .

(٢) في (م) : مسح على قدر الحاجة ، وتيمم للزائدة .

(٣) في (س) : إلى الزائدة . وفي (م) : إلى الزيادة .

(٤) انظر مسائل ابن هاني ١٠٣ والهداية ١٦/١ والمحرم ١٣/١ والمذهب ٧ والمغني ٢٧٩/١ والمبدع

١٤٠/١ ، ١٥١ والإيضاح ١٨٧/١ وشرح المنتهى ٦٢/١ والكشاف ١٣٥/١ والحاشية ٢٢٥/١ .

(٥) في (م) : لا قد صارت صورة .

(٦) في (م) : إنما تقطع .

(٧) في (ع) : فمنع الرخصة نادر في ذلك .

(٨) في (م) : في الزائد بين الزائد بين .

(٩) في (م) : في وضع الجبيرة .

٢٦٢ - كما روى [ الأثرم و ] البيهقي بإسناديهما عن ابن عمر أنه خرجت بإبهامه قرحة ، فألقمها مرارة ، وكان يتوضأ عليها<sup>(١)</sup> ، أما لو كان برجله شق ، فجعل فيه قارا ، وتضرر بنزعه ، [ فعنه ] - واختاره أبو بكر - : لا يجزئه المسح<sup>(٢)</sup> ، ولأنه في معنى الكي المنهي عنه ، لأنه لا يستعمل إلا مغليا بالنار ، (وعنه) - واختاره<sup>(٣)</sup> أبو البركات - : يجزئه ، كالمراة ونحوها ، والكي المنهي عنه يحمل على ما فيه خطر ، أو لم يغلب على الظن نفعه<sup>(٤)</sup> .

٢٦٣ - لأنه [ قد ] صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه كوى أبي بن كعب ، وسعد ابن معاذ رضي الله عنهما<sup>(٥)</sup> .

(١) هو في السنن الكبرى للبيهقي ٢٢٨/١ ، من طريق الوليد بن مسلم : أخبرني سعيد عن سليمان ابن موسى عن نافع عن ابن عمر به ، وأورده ابن الأثير في النهاية ٣١٦/٤ ، ولم يشرح المرارة ، وكأنه أبقاها على ظاهرها ، وهي مرارة الشاة التي في جوفها تلغم الإصبع أي يدخل فيها الإصبع الجريح للعلاج . ورواه إسحاق الحربي في غريب الحديث ٨١/١ من طريق الوليد به وفسر المرارة بقوله : هنة رقيقة فيها ماء أخضر هي لكل ذي روح إلا الجمل امه .

(٢) في (م) : واختارها أبو بكر لا يجوز المسح .

(٣) في (م) : واختارها .

(٤) في (م) : نفعاً .

(٥) روى مسلم ١٩٣/١٤ وأحمد ٣/٣١٥ عن جابر قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي بن كعب طبيبا ، فقطع منه عرقا ثم كواه عليه ، ورواه ابن ماجه ٣٤٩٣ قال : مرض أبي بن كعب مرضا ، فأرسل إليه النبي صلى الله عليه وسلم طبيبا فكواه على أكحله . ورواه مسلم ١٩٣/١٤ عن جابر قال : رمى أبي يوم الأحزاب على أكحله ، فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورواه أحمد ٣/٣٠٣ ، ٣٠٤ قال : رمى أبي بن كعب يوم أحد بسهم فأصاب أكحله ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فكوي على أكحله . وفي رواية : فكواه النبي صلى الله عليه وسلم بيده ، وروى أبو داود ٣٨٦٦ ومسلم ٣٩٤/١٤ والترمذي ٢٠٦/٦ برقم ١٦٣١ عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن معاذ من رمية ، ورواه ابن ماجه ٣٤٩٤ عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن معاذ في أكحله مرتين ، وروى أحمد ٤/٦٥ ، ٣٧٨/٥ عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : كوى رسول الله صلى الله عليه وسلم سعدا أو أسعد ابن زرارة في حلقة من الذبحة . وفي رواية الترمذي : من الشوكة .

وكلام الخرقى يشمل المسافر وإن كان عاصيا ، وهو كذلك ، بخلاف ماسح الخف إذا كان عاصيا بسفره ، فإنه يمتنع من المسح في وجهه<sup>(١)</sup> ، وفي المشهور : يلغى حكم السفر ، ويمسح مسح مقيم ( ويشمل ) الحديثين المسح ، لأن مسحها للضرورة<sup>(٢)</sup> ، والضرورة توجد معها ، بخلاف الخف ، ( ويشعر ) بأن مسحها لا يتأقت<sup>(٣)</sup> بمدة ، وهو كذلك ، لأنه مسح للضرورة ، فيبقى ببقائها ، بخلاف الخف ، إذ مسحه رخصة ، وعن ابن حامد : أنها تنوقت كالخف<sup>(٤)</sup> ، ( وبأنه ) لا يشترط سترها لمحل الفرض ، وهو كذلك ، إذا لم تكن حاجة ، لما تقدم ، بخلاف الخف ، ( وبأن ) شدها يختص بحال الضرورة ، وهو كذلك ، بخلاف الخف .

وإذا انتهينا إلى ذلك فقد عرفت أنها تفارق الخف فيما تقدم ، وتفارقه أيضا في أنها تستوعب بالمسح كالتميم ، بخلاف الخف ، إذ استيعابه يوهنه ، ويضعفه ، ويتلفه<sup>(٥)</sup> ، فلذلك اجتزىء ببعضه ، ( وأنها ) تجوز من خرق ونحوها ، بخلاف الخف ( وأنها ) لو كانت من حرير ونحوه صح المسح عليها ، على رواية صحة الصلاة في ذلك ، بخلاف [ الخف ] على المحقق ، ( وأنها ) لا تشترط لها الطهارة رأسا في رواية ، بخلاف الخف ( وأنه ) لو لبس الخف على طهارة مسح فيها

---

(١) في (م) : على وجه .

(٢) في (م) : لضرورة .

(٣) في (م) : لا تنوقت .

(٤) في (م) : وعن أبي حامد . وفي (ع م) : أنها تنوقت بالخف .

(٥) في (م) : إذا استيعابه يتلفه ويوهنه .

عليها جاز له أن يمسح عليه ، ولو لبسه على طهارة مسح فيها  
على عمامة ( أو عمامة ) على طهارة مسح فيها على الخف ،  
لم يجوز المسح على وجه ( فهذه عشرة ) أشياء ، ومرجعها أو  
معظمها على أن مسح الجبيرة عزيمة ، ومسح الخف ونحوه  
رخصة ، والله سبحانه أعلم .

قال :

## باب المسح على الخفين

ش : جواز المسح على الخفين في الجملة ثابت بالسنة الصريحة  
الصحيحة .

٢٦٤ - فعن جرير : رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ ، ومسح على  
خفيه . قال إبراهيم النخعي : وكان يعجبهم هذا ، لأن إسلام  
جرير كان بعد نزول المائدة . متفق عليه<sup>(١)</sup> ، وفي رواية  
النسائي : وكان أصحاب عبد الله يعجبهم قول جرير ، وكان  
إسلام جرير قبل موت النبي ﷺ بيسير<sup>(٢)</sup> . ولأحمد عن  
جرير : ما أسلمت إلا بعد أن أنزلت المائدة ، وأنا رأيت رسول  
الله ﷺ يمسح بعد ما أسلمت<sup>(٣)</sup> .

(١) رواه البخاري ٣٨٧ ومسلم ١٦٤/٣ وغيرهما ، وفي (س م) : فكان يعجبهم . وفي (م) :  
بأن إسلام جرير .

(٢) هو في سنن النسائي ٨١/١ والحديث عند الترمذي ٣١٣/١ برقم ٩٣ وابن ماجه ٥٤٣  
والطيالسي ١٩٢ والحيمدي ٧٩٧ وعبد الرزاق ٧٥٦ وابن أبي شيبة ١٧٦/١ وابن خزيمة ١٨٦  
وابن حبان في صحيحه ١٣٢٧ والدارقطني ١٩٣/١ والخطيب في التاريخ ١٥٣/١ والطحاوي  
في مشكل الآثار ١٩١/٣ وأكثرهم قالوا : بعد نزول المائدة . وفي رواية : لأن جريراً آخرهم  
إسلاما .

(٣) هو في مسند أحمد ٣٦٣/٤ ورواه أيضا أبو داود ٦٠ والترمذي ٣١٤/١ برقم ٧٠ وعبد =